



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس

اقتصاد بنكي معمق

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد:

الدكتور: بوسعيد محمد عبد الكريم

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس:

الصفحة	العنوان
1	مقدمة
الفصل الأول: التحرير المالي	
3	تمهيد
3	أولاً: العولمة المالية
3	1- مفهوم العولمة المالية
4	2- عوامل ظهور العولمة المالية
6	ثانياً: التحرير المالي
6	الفرع الأول: الكبح المالي
6	1- مفهوم الكبح المالي
7	2- الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي
7	الفرع الثاني: التحرير المالي والمصرفي
7	1- مفهوم التحرير المالي
8	2- مبررات التحرير المالي
9	3- إجراءات التحرير المالي والمصرفي
10	4- أهداف التحرير المالي والمصرفي
10	5- مبادئ التحرير المصرفي
11	6- شروط نجاح التحرير المالي والمصرفي
12	7- الآثار المترتبة على التحرير المالي
الفصل الثاني: البنوك الشاملة	
16	تمهيد
16	1- مفهوم البنوك الشاملة
17	2- أسباب ظهور البنوك الشاملة
18	3- خصائص البنوك الشاملة

19	4- وظائف البنوك الشاملة
20	5- مقومات التحول إلى البنوك الشاملة
22	6- آليات التحول إلى البنوك الشاملة
23	7- مزايا وعيوب التحول إلى البنوك الشاملة
الفصل الثالث: الاندماج البنكي	
26	تمهيد
26	1- مفهوم الاندماج البنكي
26	2- أنواع الاندماج البنكي
28	3- شروط الاندماج البنكي
28	4- أهداف الاندماج البنكي
29	5- خصائص الاندماج البنكي
29	6- ضوابط نجاح الاندماج البنكي
30	7- دوافع الاندماج البنكي
33	8- مراحل عملية الاندماج البنكي
33	9- إيجابيات وسلبيات الاندماج البنكي
الفصل الرابع: خوصصة البنوك	
36	تمهيد
36	1- مفهوم خوصصة البنوك
36	2- أسباب خوصصة البنوك
37	3- دوافع خوصصة البنوك
37	4- أهداف خوصصة البنوك
38	5- إجراءات خوصصة البنوك
39	6- مبادئ الخوصصة
40	7- الأبعاد المختلفة للخوصصة البنكية
41	8- طرق خوصصة البنوك

الفصل الخامس: مقررات لجنة بازل

44	تمهيد
44	1- تعريف لجنة بازل
45	2- اتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية
45	1-2- نشأة بازل الأولى
45	2-2- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I
47	2-3- إيجابيات وسلبيات بازل I
50	2-4- تعديلات معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل I
52	3- اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية
52	1-3- أسباب إعداد معايير بازل II
53	2-3- أهداف اتفاقية بازل II
53	3-3- الدعائم الأساسية لمعيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II
63	4-3- الفرق بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II
64	5-3- إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II
65	4- اتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية
66	1-4- أسباب ظهور لجنة بازل III
68	2-4- مرتكزات اتفاقية بازل III
69	3-4- مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)
71	4-4- الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل III
72	5-4- تقييم مقررات اتفاقية بازل III
الفصل السادس: حوكمة البنوك	
74	تمهيد
74	1- مفهوم الحوكمة
75	2- ظروف نشأة مفهوم الحوكمة
75	3. خصائص الحوكمة:

76	4. أهداف الحوكمة
76	5- محددات الحوكمة
77	6- مبادئ الحوكمة
78	7- تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي
78	8- مبادئ الحوكمة المصرفية
79	9- دواعي تطبيق نظام الحوكمة المصرفية
80	10- مزايا تطبيق الحوكمة المصرفية
الفصل السابع: نظم المعلومات المصرفية	
83	تمهيد
83	1- مفهوم النظام
83	2- خصائص النظام
85	3- مفهوم نظم المعلومات
85	4- مكونات نظم المعلومات
85	5- أنواع نظم المعلومات
86	6- أسباب ظهور نظم المعلومات
87	7- مفهوم نظم المعلومات المصرفية
87	8- أهمية تطبيق نظم المعلومات المصرفية
87	9- خصائص نظم المعلومات المصرفية
88	10- أنواع نظم المعلومات المصرفية
الفصل الثامن: الصيرفة والبنوك الإلكترونية	
91	تمهيد
91	1- نشأة البنوك الإلكترونية
92	2- مفهوم الصيرفة الإلكترونية
92	3- أنواع البنوك الإلكترونية
92	4- منافع الصيرفة والبنوك الإلكترونية
94	5- مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية
94	6- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

96	7- مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية
97	8- مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية
99	9- مخاطر الصيرفة الالكترونية
الفصل التاسع: الشمول المالي	
102	تمهيد
102	1- تعريف الشمول المالي
103	2- تطور مفهوم الشمول المالي
104	3- أهمية تعزيز الشمول المالي
105	4- خصائص الشمول المالي
106	5- أبعاد الشمول المالي
109	6- أهداف الشمول المالي
110	7- العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي
110	8- دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي
111	9- المبادئ العشرة حول حماية المستهلك في مجال الخدمات المالية
الفصل العاشر: الأزمات المالية والاستقرار المالي	
113	تمهيد
113	أولاً: الأزمات المالية
113	1- مفهوم الأزمة
113	2- مفهوم الأزمة المالية
114	3- خصائص الأزمات المالية
115	4- أنواع الأزمات المالية
117	5- أسباب الأزمات المالية
120	6- النظريات المفسرة للأزمات المالية
122	ثانياً: الاستقرار المالي
122	1- مفهوم الاستقرار المالي
123	2- عناصر الاستقرار المالي

126	3- أهمية الاستقرار المالي
128	4- أهداف الاستقرار المالي
129	5- محددات الاستقرار المالي
131	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات في ميزانية البنك	46
02	تركيبة الأموال الخاصة الصافية وفق معايير بازل 2	56
03	أساليب القياس لكل نوع من المخاطر	56
04	أوزان المخاطر حسب وكالة Standard et poor's	57
05	احتساب العناصر السابقة من خلال معادلة احتساب الخسائر المتوقعة	58
06	معاملات الترجيح β	61
07	الانتقال من اتفاقية بازل II إلى اتفاقية بازل III	69
08	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	70

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
54	الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل	01
64	أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل 1 و اتفاق بازل 2	02
70	مراحل تنفيذ مقررات بازل III	03

مقدمة

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الجهاز المصرفي والمالي هو من الاحتياجات الأساسية في الحياة الاقتصادية اليومية ولعله لا يغيب عن الذهن أن القطاع البنكي هو العصب المحرك للوظائف والمهام داخل أي مؤسسة أو منظمة اقتصادية. إن وجود المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية يعتبر أداة هامة لتوفير وتقديم الأموال للأنشطة المختلفة، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه هذه المؤسسات من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار المختلفة. ومن هنا نستطيع القول أن الاقتصاد البنكي ومن خلال عملياته وتقنياته المعقدة والمعقدة لها دور فعال في تحقيق السياسات الاقتصادية التنموية وذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع الاقتصادية الهادفة ذات بعد تنموي استراتيجي.

- تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول.

- توفير مناصب الشغل جديدة تؤدي للقضاء على البطالة.

وعليه انطلاقا مما سبق فإن مقياس اقتصاد بنكي معمق جاءت فصول محاضراته متبعة تسلسلا منهجيا علميا وفق البرنامج المقرر الخاص بتكوين الماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي ومالي يسمح للطالب بالتزود بمعارف أكاديمية معمقة حول أهم مقياس في تخصصه في السنة الأولى ماستر، هذا بالإضافة إلى ذلك يتيح هذا المقياس اكتساب مهارات يحتاجها الطالب في سوق الشغل بعد التخرج.

الفصل الأول :

التحرير المالي

الفصل الأول: التحرير المالي

تمهيد:

يعتبر التحرير المالي أحد المكونات الرئيسية في الإصلاح الاقتصادي من خلال تبني سياسة التحرير الاقتصادي، وهذا انطلاقاً من الدور الفعال الذي تلعبه العولمة المالية من خلال فتح الحدود ورفع القيود على حركة تدفقات رؤوس الأموال، يسعى التحرير المالي من خلال سياساته واجراءاته إلى زيادة معدلات الاستثمار وتعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية، وذلك لإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية. إن فعالية النظام المالي تتوقف على مدى جهزيته وكفاءته التي ترتبط ارتباطاً وطيداً بدرجة تطوره، وبالتالي فإن أساس سياسة التحرير المالي هو خلق بيئة اقتصادية مستقرة تعتمد على تبني آليات التطور المالي الذي يعتبر وسيلة فعالة وشرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والارتقاء بالوضع المالي والاقتصادي.

أولاً: العولمة المالية

1- مفهوم العولمة المالية:

إن نشأة ظاهرة العولمة لم تكن فجائية، بل كانت مرافقة لمختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تطورها وفي مسيرتها التاريخية¹. تعددت التعاريف للعولمة بشكل عام، فهي تتمثل من وجهة نظر Harris في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع و التسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص².

وتعود البذور الأولى لظاهرة العولمة في الستينات والسبعينات ثم تلاحت تطوراتها بسرعة في الثمانينات إلى أن أصبح في فترة التسعينات العالم يوصف بأنه دولة واحدة يتأثر بأي قرار يصدر في أي جزء منه وهكذا اندمج النشاط المالي للدول النامية في الاقتصاد العالمي، وتداخل نشاط الأسواق المالية وأصبح يتمتع بصفة عولمة النشاط المالي واندماج الأسواق المالية، كما أن حركة الأموال أصبحت لا تعرف حدوداً لها وتجوب العالم بحرية كبيرة دون قيود وإن كانت هذه الأنشطة قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي ولكنها

¹ - عصام الدين أحمد أباطة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 25.

² - Harris R.G : Globalization , Trade and Income, Canadian journal of Economics, 1993, Vol 26 , p 655,776.

اكتسبت بعد ذلك استقلالية خاصة، وأصبحت لا تتعدى المعاملات والتسويات التي تتم في أسواق الصرف العالمية لاحتياجات التبادل السلعي سوى 10% من حجم الصفقات اليومية في هذه السوق¹.

تعرف العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً².

كما عرفت على أنها النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي، والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية، وهناك أربعة عوامل تحرك العولمة المالية نحو الظهور والتمركز في المؤسسات المالية والمصرفية تقع ضمن فئة العوامل السوقية والاقتصادية والبيئية والتنافسية³.

2- عوامل ظهور العولمة المالية:

ويمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية:

- عجز الأسواق عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي لم تعد باستطاعة أسواقها الوطنية استيعابها، فبدأت بالبحث عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عوائد أعلى في الأسواق العالمية⁴.

- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد في رأس مال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، من خلال تنوع أنشطتها وزيادة درجة التركيز، دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس مال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيراً عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي⁵.

¹ - محي الدين عمرو، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة، بحث غير منشور، القاهرة، 1997، ص: 30.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 33.

³ - Filip, Bogdan Florin, The Quality of Bank Loans within the Framework of Globalization, Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration Conference, Alexandru Ioan Cuza University, in Iasi, Romania from 24th to 26th of October 2013, p211.

⁴ - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:

⁵ - Ana Maria, Kate Phylaktis, Cheg Yan, Hot money in bank credit flows to emerging markets during the banking globalization era, Journal of International Money and Finance, Volume 60, p33.

- ممارسة الحداثة المصرفية: وذلك من خلال العمل على تطبيق نظم ابتكار متطورة تواكب التكنولوجيا الحديثة، مما يعمل على قيام البنوك بعمليات الابداع والابتكار لأنشطة وخدمات المصرفية.

- ظهور المشتقات المالية: ارتبطت العولة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة، التي استقطبت العديد من المستثمرين، ومن بين أهم أنواع المشتقات التي تعرف بالعقود المالية نجد: العقود الآجلة، عقود الخيار، عقود المبادلة، العقود المستقبلية.

أ- العقود الآجلة: هي العقود التي يكون فيها البائع ملتزم بتسليم الأصل محل التعاقد للمشتري في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد، وقد تدفع القيمة وقت الاتفاق أو جزء صغير منها ويؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم، وذلك مثل عقود الشراء العقارات وعقود التصدير والاستيراد والعقود الآجلة عقود نمطية يتم تداولها في البورصات بصورة واسعة¹.

ب- عقود الخيار: إن خيار الشراء أو البيع يمنح البائع الحق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش فيكون فيها تنفيذ العقد اختياريا من قبل المشتري، أي يمنح للمستثمر حق بيع أو شراء عدد من الأسهم والسندات والعملات إلى طرف آخر بسعر محدد مقدما، وقد ينص على تنفيذ الاتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة².

ج- عقود المبادلة: هو اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية والعينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا، وأهم هذه العقود عقد مبادلات عملة بعملة أخرى معادلة لها في القيم أو مبادلة فائدة ثابتة مقابل فائدة معلومة³.

د- العقود المستقبلية: هي عقود قانونية ملزمة تنص على أن التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (الأسهم -السندات) بين بائع ومشتري، وتنص على أن يسلم البائع الأصل في وقت محدد مقابل مبلغ محدد من المشتري يتفق عليه أثناء التعاقد وبالتالي فهذه السوق هي سوق عقود مستقبلية للأسهم والسندات ولكن من خلال اتفاقات يتم تنفيذها لاحقا⁴.

¹ محمد العربي ساكر، غانم عبد الله، موقع الدول العربية من العولة المالية- إشارة خاصة لحالة الجزائر- مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:

سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص: 21.

² هندي منير، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص: 06.

³ عاصم عبد الله، العولة والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 85.

⁴ هندي منير، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

– التقدم التكنولوجي: إن انتشار التقدم التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات قدم مساعدة فعالة على نمو العولمة المالية وظهور ابتكارات وأدوات مالية حديثة، أدت إلى انفتاح الأسواق المالية الدولية.

ثانيا: التحرير المالي

الفرع الأول: الكبح المالي

1- مفهوم الكبح المالي:

تطرقت الدراسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي إلى مفهوم إحكام التدخل الحكومي في الأسواق المالية أو ما يطلق عليه "الكبح المالي" وقد عرفه "McKinnon, 1989" على أنه "التدخل الحكومي عن طريق فرض ضرائب في أسواق رؤوس الأموال الرئيسية المتوافرة محليا لتعمل بعيدا عن آليات السوق". وتتخذ الضرائب التي تفرضها الدولة في هذا المجال صورتين أساسيتين، وهما¹:

* **الرقابة على معدلات الفائدة:** وتطبق عادة على معدلات الفائدة لكل من الإيداعات والقروض. وغالبا ما تكون أسعار الفائدة على القروض منخفضة بغية تشجيع الاستثمار. وإذا كانت أسعار الفائدة على القروض منخفضة، فلا بد أن تكون أسعار الفائدة المحددة على الإيداعات منخفضة أيضا ما لم تكن الحكومة قادرة على دعم أجهزة الائتمان دعما ماليا. ويترتب على انخفاض معدل الفائدة في الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية سالبة.

* **برامج الائتمان الموجه:** والتي تسعى إلى ضمان توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل قطاعات الصناعات التي حددت الحكومة أولويتها وقطاعات التصدير، أو حتى توجيه الائتمان للحكومة ذاتها. عند حدوث عجز مالي على البنك المركزي تدبير موارد التمويل مباشرة بما للدولة من سلطة سيادية أو تقرير حوافز خاصة للمؤسسات المالية لإقراض الحكومة، وتأخذ هذه الحوافز عادة شكل الإعفاءات الضريبية. وعادة ما يستجيب البنك المركزي للضغوط المتزايدة من الحكومة نتيجة الأهداف السياسية للتنمية. وهي ضغوط تؤدي لا محالة للتضخم. كما أن البنك المركزي عادة ما يلجأ إلى وضع ضوابط كمية لإقراض القطاع الخاص. ويفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدلات عالية من الاحتياطي القانوني. وتؤدي تلك الضوابط إلى ترشيح نصيب القطاع الخاص من الائتمان.

¹ – كريمة محمد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص: 20-21.

يطبق مفهوم الكبح المالي عادة على الدول النامية التي تتميز بمشاشة نظامها الاقتصادي، وهو عبارة عن كل تدخل حكومي للحد من نشاط البنوك بما يعمل على تشويه آليات السوق ويحيد بها عن العمل بعيدا عن مقومات الكفاءة الاقتصادية.

2- الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي:

ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي
- غياب التنوع والتنافسية في القطاع المالي
- انخفاض درجة التطور المالي والعمق المالي
- تزايد حجم القطاع الغير رسمي
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج
- زيادة حجم القروض الموجهة للقطاع العام نتيجة لاعتبارات سياسية.

الفرع الثاني: التحرير المالي والمصرفي

1. مفهوم التحرير المالي:

يعرف التحرير المالي بأنه إلغاء القيود و الترتيبات و الضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و طويلة الأجل عبر الحدود الوطنية و إعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان و توزيع و تخصيص الموارد المالية و تحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض و الطلب و كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية و بيع البنوك ذات الملكية العامة و إعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها التام و عدم فرض أية قيود على حركة الدخول و الخروج من صناعة الخدمات المالية¹.

ويعرف التحرير المالي أيضا على أنه ظاهرة حديثة نسبيا يقصد بها محاولة تخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وآليات عملها وأدائها².

¹ - محمد وهيب العمري، الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، رسالة دكتوراه، تخصص تمويل، دفعة 2004، ص: 28.

² - سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 36.

وتعرف أيضا مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.

2. مبررات التحرير المالي:

هناك مجموعة من المبررات الدافعة إلى عملية التحرير المالي بالنسبة للدول المتقدمة و النامية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحرير الأسواق المالية و رفع القيود من أمام تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج يعزز من حركة التجارة الخارجية و بالتالي من النمو الاقتصادي.

- التحرير الرأسمالي يوفر المزيد من فرص الحصول على القروض أمام الشركات متعددة الجنسيات و بالتالي تساهم في تدعيم توسعها في مختلف أنحاء العالم، حيث تتيح عملية تدويل المدخرات العالمية لهذه الشركات تمويل استثماراتها من أسواق المال المحلية في البلدان التي تعمل فيها.

- خلق فرص استثمارية خارجية واسعة أمام فائض رؤوس الأموال الباحثة عن الربح فضلا عن تأمين هذه الأموال ضد المخاطر الكثيرة و ذلك من خلال تنويع الأدوات المالية و الاستثمار في الأسواق المالية الدولية.

- تحرير أسواق المال على الصعيد المحلي سوف يؤدي إلى تعبئة المدخرات المحلية و تخصيصها في القطاعات و الأنشطة الاقتصادية ذات الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة، و بما يعزز من معدلات النمو الاقتصادي.

- إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرامج واسعة للخصخصة تخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص و بالتالي اجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون بالخارج و الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، حيث يمكن انفتاح الأسواق المالية المحلية على الأسواق المالية الدولية من الاستثمار في تلك الأسواق عن طريق ترابط و تكامل الأسواق المحلية معها.

- فتح أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية لتسجيل الأوراق المالية الأجنبية و العكس سيؤدي إلى انتعاش تلك الأسواق و تطويرها و بالتالي زيادة حدة المنافسة.

- إن تحرير أسواق المال و قابلية التحويل للحساب الجاري سوف يمكن البلدان النامية من الوصول إلى أسواق المال الدولية مما يسمح لها بالحصول على ما تحتاجه من موارد مالية لسد فجوة الموارد المحلية و بالتالي زيادة معدلات الاستثمار المحلي و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- تساهم عملية تحرير الأسواق المالية من خفض معدلات التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة و ذلك عن طريق زيادة انفتاح التجارة و تصدير فوائضها المالية¹.

3. إجراءات التحرير المالي والمصرفي:

إن سياسة التحرير المالي والمصرفي تقوم على تطبيق مجموعة من الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق،
- السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية،
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين،
- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة،
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي،
- تقليل الحواجز أمام الانضمام والدخول إلى السوق المصرفي وتسهيل إجراءات الانسحاب منه،
- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق،
- إطلاق الرسوم والعمولات،
- إعادة تكوين قاعدة رأس مال البنوك²،
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك برفع القيود وتحرير التجارة الدولية وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية،
- تحقيق أعلى درجات الكفاءة في الأسواق المالية وذلك لضمان وتوفير المدخرات التي تسمح بتعزيز الاستثمارات وتمويل الاقتصاد.

¹ - أمين الطاهر عبد الحق الحميري، التطورات الحديثة في سوق الأوراق المالية و متطلبات و جدوى إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، دفعة 2004، ص: 49-50.

² - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، أيام 14- 15 ديسمبر 2004، ص: 477-478.

من القضايا الرئيسية الكامنة خلف أي جهود للتحرير المالي التمييز بين التحرير المالي الخارجي و التحرير الداخلي، و عادة ما يستطيع التحرير الخارجي فتح الأسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية و إلغاء ضوابط الصرف و إزالة الحواجز أمام دخول البنوك الأجنبية و ما إلى ذلك أما التحرير المالي الداخلي فيشير إلى الإصلاحات المؤدية إلى أداء أكثر حرية للأسواق المالية المحلية و يشمل إلغاء ضوابط الائتمان المحلية المتعلقة بوضع حصص الائتمان و حدود قصوى لسعر الفائدة و اشتراطات احتياطي متميزة و تشمل العناصر الأخرى للتحرير المالي الداخلي إلغاء الأساليب التمييزية و اشتراطات رأس المال التي تعرقل بشدة دخول المشاركين المحليين على السوق المحلي و كثيرا ما اشتملت التحليلات النظرية لسياسة التحرير المالي كلا من التحرير الداخلي و الخارجي في إطار واحد¹.

4. أهداف التحرير المالي والمصرفي:

و هي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، و توفير الأموال اللازمة و الجو المناسب لزيادة الاستثمار و تتمثل في:

- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار،
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة،
- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار،
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية،
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، و عليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض و تمويل أجنبية و خلق فرص استثمار جديدة.

5. مبادئ التحرير المصرفي:

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبادئ أساسيين:

¹ - أحمد طه محمد العجلوني، آثار العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص تمويل، الأردن، دفعة 2004، ص: 129.

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار من خلال رفع الادخار وخفض الاستثمار.

- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

6. شروط نجاح التحرير المالي والمصرفي:

هناك أربعة شروط أساسية لإنجاح عملية التحرير المالي والمصرفي وهي:

أ- توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

إن التحرير المصرفي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع و العجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، و أسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي، و تؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي ، و يساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني و التأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي.

وعلى هذا الأساس فإن التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي. أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

ب- إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

إن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، ومرحلة التنمية التي بلغها، و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام و الخاص و دورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

ج- الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

إن إنجاح سياسة التحرير المالي و المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات و المحافظة على انضباط السوق المصرفي، و تفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية و المالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر و التنبيه إليها، و ضمان الشفافية و الاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك و المؤسسات المالية و الاهتمام بالهيكل التنظيمي و الإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات، و هذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي.

د- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.

7. الآثار المترتبة على التحرير المالي:

أولاً: الآثار الإيجابية للتحرير المالي:

ويمكن إبراز إيجابيات التحرير المالي من خلال أهم النقاط التالية:

- يؤدي التحرير إلى إعادة توطین رؤوس الأموال المحلية المهاجرة حيث يؤدي إلى ترابط الأسواق المحلية مع الأسواق العالمية و إلى إمكانية استثمار رؤوس الأموال الوطنية في الأسواق العالمية.
- يؤدي التحرير المالي إلى تحسين الرقابة و السيطرة المؤسسة فالسماح للأجانب بشراء الأسهم المحلية يؤدي إلى درجة أعلى من المتابعة و إلى ضغط أكبر لتحسين الأداء في عمل الشركات المصدرة للأوراق المالية مما يؤدي إلى رفع الأداء المؤسسي من حيث النوعية و التسعيرة وتنوع المنتجات و الخدمات.
- السماح لمؤسسات الوساطة المالية و الاستثمارية الأجنبية بالدخول إلى الأسواق المحلية سوف يؤدي إلى اكتساب المؤسسات المحلية الخبرة الإدارية و التكنولوجيا.
- يؤدي التحرير المالي إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى الأسواق المحلية و من ثم إلى زيادة قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات النقدية الدولية، وعندما تصل هذه الاحتياطات إلى المستوى الملائم فإنها تعد من أهم عناصر الجدارة الائتمانية للبلدان النامية في أسواق المال الدولية.

- يساهم التحرير المالي إلى اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية و تعبئة المدخرات المحلية مما ينعكس أثره على الحد من المديونية الخارجية و أعبائها التي أثقلت كاهل اقتصاديات البلدان النامية.
- ارتفاع السيولة في الأسواق المالية وخفض التكلفة المدفوعة المخاطر، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال و من ثم زيادة الاستثمارات الخاصة مما ينعكس أثره بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي كما يؤدي تحسين اقتسام المخاطر بين المستثمرين و ارتفاع السيولة في الأسواق إلى توزيع رؤوس الأموال بشكل أكثر كفاءة و بالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- ترك المبادرة لقوى السوق للعمل وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على التحسن باستعمال عمليات الاندماج المصرفي.
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار.
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر السوق والقرض عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة بالإعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية¹.

ثانياً: الآثار السلبية للتحرير المالي:

أهم الجوانب السلبية المتعلقة بعملية التحرير المالي:

- سهولة انتقال الأزمة أي سرعة انتشارها بين المؤسسات المالية حين وقوعها.
- مخاطر تراكم الأموال حيث أدى التحرر المالي إلى تراكم رأس المال في دول متقدمة أو لدى مؤسسات مالية أو أفراد، أما الدول التي تتميز بضعف الفعالية الاقتصادية شهدت هجرة أموالها.
- مخاطر عوامة المديونية حيث عمدت بنوك عربية إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية يتم تداولها في الأسواق المالية العالمية، وفي حالة سداد ديونها سيؤدي إلى ارتفاع مديونيتها.

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص: 484.

- مخاطر غسيل الأموال حيث إن عملية التحرر المالي أدت إلى صعوبة تعقب مصادر الأموال ودخولها في أنشطة اقتصادية غير مشروعة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية تحت غطاء الأشكال المختلفة للاستثمارات.¹
- قد لا يتحمل السوق المحلية دخول المزيد من البنوك لأنه يحدث وفرة بنكية، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات في القطاع.
- قد تسيطر البنوك والمؤسسات الأجنبية على السوق البنكية المحلية، لكونها أكثر كفاءة من المؤسسات البنكية المحلية، وبالتالي تكون الأجنبية أكثر تأثيراً على نفاذ السوق.
- التخوف من قيام البنوك الأجنبية بالخدمة في القطاعات المربحة فقط، حيث لا تصل الخدمة بكل الأماكن وكل القطاعات.²
- العدوى والأزمات المالية: لقد قادت سياسات التحرر المالي النظام المالي للدولة إلى التأثير بأنظمة الدول الأخرى من تدفقات رأس المال والعلاقات التجارية. فقد يؤدي حدوث الأزمات المالية في الدول الأخرى إلى حدوث أزمة وكساد على المستوى المحلي داخل الدولة التي حصلت فيها الأزمة، فيحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهذا يترك الأثر السلبي في الدول الأخرى في جانب التجارة، وذلك بسبب تنافسية الأسعار للدولة التي تعاني من الأزمة المالية.³

¹ طارق محمد خليل الأعرج، العملة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2011، ص: 22.

² معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ماي 2004.

³ - بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الرافدين، العدد 91، المجلد 30، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص: 184.

الفصل الثاني :

البنوك الشاملة

الفصل الثاني: البنوك الشاملة

تمهيد:

تعتبر البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي، وخطوة هامة من خطوات الإصلاح المصرفي. إلا أن تزايد توجه نحو العولمة المالية ساهم في إظهار هذه البنوك الذي جاء ترجمة لعملية توسع أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة تسعى من خلالها إلى تنويع مصادر التمويل من كل القطاعات وبكافة الأدوات، وعلى هذا الأساس تستند البنوك الشاملة على فلسفة التنويع وتوزيع المخاطر وهذا من أجل التوجه نحو مبدأ عدم التخصص المصرفي.

1. مفهوم البنوك الشاملة:

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية؛ التقليدية، وغير التقليدية، بما فيها القيام بدور المنظم. وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين، وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة، وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي في المجتمع.¹

كما يمكن تعريف البنك الشامل على أنه ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، بالإضافة إلى تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية.²

وتعرف أيضا على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.³

¹ - النشرة الدورية لبنك مصر، السنة الثالثة والأربعون، العدد الأول، 2000، ص: 102.

² - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 43.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 52.

2. أسباب ظهور البنوك الشاملة:

يعود ظهور البنوك الشاملة إلى العوامل التالية:

- تحرير تجارة الخدمات المصرفية حيث تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة العامة للتعريف والتجارة GATT.

- التقدم التكنولوجي وهذا عن طريق انتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انخيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول وكذلك ثورة الحسابات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات نهائية لصنع التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل كل ذلك أدى إلى اتساع البنوك ليكون لها السبق ولكي تحمي أكبر قدر من الأرباح قبل غيرها.

- استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة حيث تتمثل في الأدوات الحديثة البنكية ومن أهمها:

* التجارة الالكترونية: هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل الكترونية، فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد.

* القروض المشتركة: هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تخصص هذه القروض تمويل العمليات ذات المبالغ الضخمة.

* شهادات الإيداع : هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

* المشتقات : هي عقود مالية تتنوع هذه العقود حسب طبيعتها ومخاطرها وآجالها.

- زيادة حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى غير مصرفية بعد اكتساح هذه الأخيرة عالم الخدمات البنكية كالشركات الصناعية والتجارية، وشركات التأمين التي أصبحت تقدم خدمات شبيهة لخدمات البنوك التجارية.

- انتشار حركات الاندماج المصرفي وما ترتب عنها من ظهور كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية وكذلك توسيع قاعدة العملاء، وتقديم خدمات متنوعة.

- المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بازل¹: في ظل تأثير الجهاز المصرفي بالعملة ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغيير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية والبيئة المحلية المتأثرة بالتغيرات المصرفية العالمية.

- الشركات متعددة الجنسيات²: وهي شركات عالمية النشاط وتعتبر في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعملة، فهي تؤثر بقوة الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية.

- الخصخصة: وتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الانفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية، ومن دوافع الخصخصة تحقيق عدد من الإيجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وتقليل معدلات المخاطر³.

- تصاعد حدة المنافسة بين المتدخلين في السوق المصرفية وما انجر عنه من زيادة نسبة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ من العوامل الداخلية والخارجية، أدى ذلك إلى الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال في البنوك لوضع حدود دنيا لرأسمال البنك لمقابلة مخاطر الائتمان بغية الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي وهو ما دفع البنوك إلى تنويع أنشطتها.

3. خصائص البنوك الشاملة:

تتمثل خصائص البنوك الشاملة في جملة من العناصر التالية:

- يقدم كافة الخدمات التي يطلبها العميل في أي وقت و مكان، وبالشكل الذي يحتاجه العميل، مما يشبع رغبته.

- بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة⁴.

- الدور الريادي الفعال التي يتبناه البنك واستعداده لتحمل المخاطرة.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

³ - المرجع السابق، ص: 43.

⁴ - صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا مصرفية معاصرة 1"، دار عامل الكتب للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص: 75-76.

- العلاقة المستمرة والمتكاملة مع مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تقديم أنواع الخدمات المالية والمصرفية كلها.
- الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري، والتي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كما ونوعا.
- التنوع في مصادر تمويلها وفي أنشطتها الاستثمارية.
- البنك الذي يجمع بين الوظائف التقليدية وغير التقليدية أي لا تقتصر خدماته على البنكية فحسب بل يتعداها إلى المالية¹.
- تحقيق عوائد متنامية من العملات والأتعاب والرسوم وبالتالي توسع مجالات الربحية وفرص رسمة الأرباح وتدعيم المركز المالي للبنوك بما يحقق النمو المستمر.

4. وظائف البنوك الشاملة:

- تقوم البنوك الشاملة بمجموعة من الوظائف نوردتها فيما يلي²:
- اكتشاف وتحليل وتقويم الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة والترويج لها بالمشاركة مع الآخرين وبصفة خاصة مع مجموعات المصالح المشتركة داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف المصرفي وتوفير موارد جديدة.
 - صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة والدعم اللازم لمجموعة المشروعات الوليدة والترويج لمنتجاتها.
 - فتح الأسواق الخارجية واختراق أسواق التصدير الدولية بما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة.
 - التوسع في نشر البنوك ومؤسسات التمويل عالية التخصص وانتشار شركات التمويل والائتمان والخصم والبيوع الإيجارية.

¹ - Xie Lili, " Universal Banking, Conflicts of Interest and Firm Growth", Journal of Financial Services Research 32 (3), 2007, p 8.

² - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2000، ص: 492-493.

- توفير مجالات توظيف مناسبة للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة البنك الشامل لجزء من محفظة قروضه واستثماراته والتي تتمتع بمزايا التنوع والانتشار الجغرافي والقطاعي.
- تطوير وظائف البنوك التجارية التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة، وكذلك الوساطة المالية الخاصة بتلقي الودائع ومنح الائتمان بالإضافة إلى خدمات أمناء وصناديق الاستثمار وأمناء الاكتتاب.
- تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل أشكاله التقليدية إلى نقدية أو تسيلته، والعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان.
- تحقيق التوظيف الأفضل والكامل للموارد والإمكانيات والقدرات المتاحة بما يضمن تحقيق أكبر عائد وأعلى درجة أمان من خلال الدخول بالاستثمار المباشر في المشروعات العملاقة، والنهوض بالشركات القائمة من خلال تبني برامج التحديث، وعمليات التوسع والانتشار والاستفادة من مزايا اقتصاديات الوفرة.
- المساهمة الفعالة في استيعاب التكنولوجيا المتطورة الملائمة وهيئة المناخ الاستثماري، تعظيم إيجابيات السوق المصرفية، توسيع شبكة معاملاتها وتنويع خدماتها وزيادة قدراتها على مواجهة المخاطر من خلال تقديم الخدمات ذات الطابع الشامل مثل إتاحة قروض المساندة والدعم.
- إدارة عمليات الاندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء لجانب من أصولها بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية ويجعل تقلباتها في إطار الحدود الآمنة.
- العمل كصندوق احتياطي لامتصاص واستيعاب التأثيرات السلبية للدورة الاقتصادية أو العوامل الطارئة السياسية والطبيعية.

5. مقومات التحول إلى البنوك الشاملة:

- لكي تؤدي البنوك الشاملة وظائفها على أحسن وجه لابد من توفر مجموعة من المقومات الهامة، وهذه المقومات يمكن حصرها في مقومات متعلقة بالبنك نفسه وأخرى بالسياسات التي تتبناها الدولة.
- أ- المقومات المرتبطة بالبنك: نذكر منها أهم النقاط التالية:

- موارد بشرية وإطارات وكفاءات تنظيمية رفيعة المستوى حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية وتوافر بنية تحتية معلوماتية في المستوى، وكذا تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بفروعها التابعة لها، وإنما بباقي البنوك وبيئات الأعمال التي تحيط بها، وذلك للحصول على المعلومات الاستراتيجية في الزمن المناسب حتى يكون اتخاذ القرار علمي ومدروس.

- توفر موارد مالية ضخمة حتى ينهض البنك بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

- إدارة تسويقية فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة حول دور وأهمية البنوك الشاملة¹.

- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة ومختلف مزاياها.

- مراكز تدريب متقدمة مدعمة بمجموعة خبراء متخصصين في أعمال الصيرفة الشاملة.

- وجود قيادات مصرفية واعية مدركة ومتفهمة ومتحمسة لفكرة المصارف الشاملة².

- تبني أسلوب الحوافز والمكافآت بغرض تحفيز وتشجيع الأداء المتميز للعاملين بالبنك.

- تطوير اللوائح والنظم الداخلية وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات والإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل المطلوبين.

- كفاية الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف التقنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي، وكذلك نظم دعم القرارات المصرفية التي تعد من متطلبات التحول.

ب- المقومات المرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدولة: وهي كالاتي:

- المساعدة على إرساء البنية الأساسية من خلال الجوانب المادية والبشرية والتنظيمية.

- رفع مستوى وكفاءة البنك المركزي من خلال توفير الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك ومساعدتها على أداء رسالتها بفعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 08.

² - صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص: 89 - 90.

- عدم تدخل السلطات النقدية في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية وترك الأمر إلى البنوك وفق المعايير المصرفية المعمول بها في هذا المجال.
- اقتناع السلطات الوصية والأجهزة الرسمية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها باعتبار أنها قوة أي نظام مصرفي، وهي ضامن على نجاح برامج الإقلاع الاقتصادي.
- إصلاح الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته.
- إصدار التشريعات اللازمة للسماح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال.
- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية بمعنى عدم التدخل الحكومي عند قيام البنك بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية.

6. آليات التحول إلى البنوك الشاملة:

ويمكن تناولها من خلال ثلاثة مناهج التالية:

- أ- **تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل:** يتم تحويل بنك قائم بالفعل أو بنك متخصص إلى بنك شامل حيث يشترط لهذا التحول أن يكون للبنك كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التكيف مع متطلبات البنك الشامل، وأن يكون البنك كبير الحجم و قابل للنمو والتوسع، ويعد هذا المنهج الأسلوب الأسرع والأفضل حيث يتم التحول إلى البنك الشامل على مراحل متدرجة، وذلك بإدخال خدمات جديدة تدريجياً لضمان استيعاب هذه الخدمات، في الوقت الذي يتم فيه العمل على تطوير التدريب وإعادة الهيكلة التنظيمية، وإصدار اللوائح والنظم الداخلية بما يتفق مع طبيعة الخدمات والأنشطة التي يقدمها البنك الشامل.
- ب- **إنشاء بنك شامل جديد بإعداد كفاءات بشرية:** طبقاً لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة ومدرّبة، ولديها القدرة على الابتكار والتجديد بما يتفق ومفهوم البنوك الشاملة، ويتم تدريبها مسبقاً في بنوك شاملة قائمة، ويعتمد البنك في المرحلة ذاتها على القيام بحملات تسويقية وترويجية للتعريف بالبنك المنشأة والوظائف التي يقوم بها، والملاحظ أن البعض يفضلون المنهج الثاني مستندين في ذلك على أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

- ج- **شراء أحد البنوك أو الاندماج:** يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل وتوشك على الإفلاس، حيث يتم شراؤها ودمجها تدريجياً إلى البنوك الشاملة مع تحمل تكاليف إضافية، يعد هذا الأسلوب

صعب التطبيق من الناحية العملية له يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عال.

7. مزايا وعيوب التحول إلى البنوك الشاملة:

أولاً: مزايا البنوك الشاملة: من بين مزايا البنوك الشاملة نذكر ما يلي:

- العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف.
- التنوع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية ككل.
- ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات والمطلوبات.
- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك¹.
- اكتساب قدرة هائلة على إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق إتاحتها لإمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات والترويج لها والمساهمة فيها وتدوير محافظها.
- توفير الجسور المالية التي تربط بين البنك وجميع مراكز المال التقليدية والناشئة وزيادة التعامل معها والتكيف مع مستجداتها.
- الكشف عن أسرار صناعة المزايا والقدرات التنافسية للاحتفاظ بالتفوق والصدارة بما يحقق للبنك مكانة مرموقة تمكنه من المشاركة في قيادة وتوجيه السوق المصرفية.
- التوافق السريع والمرن مع مستجدات العصر ومتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات تحرير تجارة الخدمات المالية².
- توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق.
- تنوع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية والاستثمارية.

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا مصرفية معاصرة 1"، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

² - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 495-496.

ثانيا: عيوب البنوك الشاملة: وتتمثل فيما يلي:

- وجود البنوك الشاملة قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- شمولية البنوك قد تؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة وهنا تتجلى قدرة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحتى دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب¹.
- صعوبة الإشراف والرقابة على البنوك الشاملة نظرا لتعدد وتشعب أنشطتها.
- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي.

¹ - عبد الخالق أحمد، البنوك الشاملة، قسم بحوث الاقتصاد، متوفر على الرابط التالي: www.iefpedia.com ، ص: 12. تاريخ الاطلاع:

2024/03/28، على الساعة: 03:57.

الفصل الثالث :

الاندماج البنكي

الفصل الثالث: الاندماج البنكي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الاندماج البنكي من أهم وأبرز مظاهر حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية، حيث تحتل ظاهرة الاندماج البنكي أهمية جد بالغة امتد تيارها إلى كل دول العالم وهذا بفضل قدرتها على رفع مردودية البنوك وزيادة كفاءة الأداء المصرفي وتقليل من درجات المخاطر وتحقيق الربحية. حيث لم يعد الاندماج البنكي خيارا بل قرارا استراتيجيا للبنوك في محاولة لإعادة الهيكلة وفق القواعد والآليات الجديدة التي تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل.

1. مفهوم الاندماج البنكي:

هو عبارة عن قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والاندماج والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان إداري بنكي أكبر حجما ونطاقا¹.

ويمكن تعريف الاندماج البنكي أيضا بأنه: "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان الجديد"².

ويعرف أيضا على أنه " العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى فيتخلى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسما جديدا عادة يكون المؤسسة الداخلة أو الحائزة و تضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الداخج"³.

2. أنواع الاندماج البنكي:

ويمكن التطرق إليها من خلال العناصر التالية:⁴

* تبعا لمعيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع وهي:

¹ - محسن أحمد الخضير، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 153.

³ - Davies , H , Manageriel Economic for Business , Management and Accounting, pitman Publishing, London, 1991, p: 360.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص: 214-217.

أ- الاندماج المصرفي الأفقي: والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو في أنشطة مترابطة فيما بينها، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة، وهنا يكون المعيار هو تشابه النشاط. ومن سلبيات هذا النوع من الاندماج أن له تأثير سلبي على المنافسة والناشئ عن الاحتكارات العملاقة في السوق المصرفية.

ب- الاندماج المصرفي الرأسي: والذي يتم عادة بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح تلك البنوك الصغيرة وفروعها المختلفة امتدادا للبنك الرئيسي.

ج- الاندماج المصرفي المتنوع: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، أي الاندماج الذي يمكن أن يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال، وهو ما يعني اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك وهذا النوع من الاندماج المصرفي يحدث تكاملا في الأنشطة بين البنكين المندمجين.

* تبعا لمعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: وتكون من خلال ثلاثة أنواع التالية:

أ- الاندماج الطوعي الإرادي: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر ويكون برضا كافة الأطراف. بمعنى أنه يتم بموافقة إدارة ومساهمة كل من البنك الدامج والمندمج. وفي ظل هذا النوع من الاندماج المصرفي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط أو يرغب في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج، يتقدم بعرض للشراء لمجلس إدارة البنك في كل منهما توصي فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي، وفي حالة إتمام الموافقة ومع عدم وجود معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج، إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مالية (أسهم عادية أو ممتازة، أو سندات).

ب- الدمج المصرفي القسري: والذي تلجأ إليه السلطات النقدية نتيجة لتعثر أحد البنوك، كما لا يستلزم إدماج البنك المتعثر في أحد البنوك الأخرى الناجحة، ويتم هذا النوع من الاندماج بصورة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة اقتصادها الوطني بشكل عام وقطاعها المصرفي بشكل خاص، حيث يستخدم للتخلص من البنوك المتعثرة أو تلك التي على حافة الإفلاس أو التصفية.

ج- الدمج المصرفي العدائي: وهو الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج، كما يأخذ مفهوم الاستحواذ وعادة ما يلقي معارضة البنك المستهدف أو المدمج، وذلك نتيجة محاولات البنك الدامج دمج البنك المستهدف دون موافقة إدارته، إما نتيجة لتدني السعر المعروض أو للمحافظة على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف. وبالنسبة لكيفية الدمج يقدم البنك الدامج عرضا لشراء أسهم البنك المستهدف بسعر أعلى

من السعر السوقي لتحفيز المساهمين على قبول العرض، كما يمكن للبنك الدمج الاستحواذ على أسهم البنك عن طريق شرائها في البورصة. ويتضح مما سبق أن الدمج العدائي هو دمج لا إرادي وغالبا ما يترتب عليه منازعات بين البنوك.

3. شروط الاندماج البنكي:

- هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج البنكي من أهمها:¹
- أن تتوافر الرغبة الحقيقية والصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
 - أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن إعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للترحيب به ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.
 - أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها.
 - إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات.
 - توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعمليات الاندماج المصرفي.

4. أهداف الاندماج البنكي:

وتتمثل في النقاط التالية:

- تحقيق أرباح إضافية تنتج من عملية الدمج، ففي حال اندماج بنكين يمكن الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وتوسيع البنك الجديد وتحسين خدماته المصرفية التي تحقق أرباح إضافية.
- التوسع في الأسواق ومساعدة البنوك المندمجة على الخروج من أزمتها.
- تطوير وتنمية القطاع المصرفي فالاندماج بين البنوك يعمل على توفير رؤوس أموال كبيرة، ويوفر لها القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع والقروض.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 173.

- إنشاء كيانات مصرفية كبيرة ذلك أن إتمام عملية الاندماج وزيادة ودائع البنك الجديد ورأسماله يؤثر إيجابا على قدرة البنوك المندمجة الجديدة في تمويل مشاريع كبيرة.

5. خصائص الاندماج البنكي:

وتتجلى من خلال أهم السمات التالية:¹

- إتاحة الفرصة أمام المشروعات المندمجة لتحقيق أرباح أفضل.
- الاندماج يؤدي إلى خفض الأسعار وتطوير للخدمات وزيادة للأنشطة.
- إتاحة الفرصة لتكوين أو توفير رأس مال يمكن من خلاله الاستمرار في السوق.
- فتح الباب أمام المنافسة المشروعة.
- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة وفرص المنافسة.
- يحاول الاندماج البنكي توحيد سلوك البنوك.
- الاندماج البنكي يحدث بطريقة إرادية وكذلك بطريقة غير إرادية.
- الاندماج لا يقتصر على البنوك المحلية فقط بل يتعدى إلى العالمية منها.
- الاندماج يؤدي إلى زوال الشخصية المعنوية للبنك المدمج.
- أنه يحقق اقتصاديات الحجم الكبير بالنسبة للبنوك المندمجة وهو أمر يحقق تخفيضا كبيرا وملموسا في النفقات نظرا لزيادة الإنتاج وانخفاض حدة التكلفة.

6. ضوابط نجاح الاندماج البنكي:

ويمكن إبرازها من خلال ما يلي:

- وضع الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحقيق التقارب بين الثقافات المصرفية للبنوك المندمجة.
- وجود قدر عالي من الشفافية والإفصاح بشأن البيانات والمعلومات الخاصة بالبنوك المندمجة.
- الاعتماد على الحوافز التشجيعية لعمليات الاندماج كالإعفاءات الضريبية.

¹ - محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص: 100 - 103.

- الدراسة الوافية للمراكز المالية للبنوك المرشحة للاندماج.
- توحيد منظومة العمل والمنتجات المصرفية المختلفة في البنوك المندمجة.
- توعية عملاء البنك الدامج والمندمج بأهمية ودور عملية الاندماج.
- استقراء نماذج وتجارب الدول المختلفة في الاندماج البنكي للاستفادة منها.
- التركيز على البنوك التي لها ميزة تنافسية في السوق المصرفية.

7. دوافع الاندماج البنكي:

هناك عدة أسباب تدفع البنك للاندماج نذكر منها ما يلي:

أولاً: تحقيق وفورات الحجم: تفيد نظرية وفورات الحجم Economies Of Scale إلى أن توسع إحدى المؤسسات في إنتاجها يؤدي إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل يقل عن معدل تزايد الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض، وبالنسبة إلى البنوك فإن وفورات الحجم يمكن أن تأتي عن طريق:

* **الوفورات الداخلية:** الناتجة عن إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والكمبيوتر في نشاط البنك، والتي يستطيع أن يتحملها البنك الكبير كلفة الأجهزة والبرامج مما يسرع تنفيذ العمليات المصرفية، خاصة الروتينية منها والتي قد تتطلب عددا كبيرا من الموظفين.

* **الوفورات الإدارية:** الناتجة عن إمكانية استقطاب الكفاءات وإتاحة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم، وتوفير الخدمات اللازمة لهم، مما ينعكس إيجابيا على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في البنك.

* **الوفورات الخارجية:** الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين، سواء بالنسبة لحدود التسليف، أو بالنسبة للعمولات وغيرها، ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة للبنك وملاءته، وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى.

* **الوفورات الضريبية:** الناتجة عن استخدام أرباح وخسائر أحد البنكين المندمجين في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد.

* الوفورات المالية: الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد.¹

ثانياً: تحقيق متطلبات النمو والتوسع: أن زيادة عدد المصارف وفروعها في داخل نطاق الدولة وخارجها يتم من خلال التوجه نحو عمليات الاندماج وهو من أفضل وسائل النمو والتوسع، خاصة في حالة تقنين فتح فروع جديدة من قبل السلطات النقدية لأن فتح فرع جديد يحتاج إلى جهد ووقت للوصول إلى عملاء جدد، ولكن المصرف القديم المدمج له عملاء ومع تحسين مستوى خدماته المقدمة من المصرف الجديد الناتج من الاندماج يؤدي ذلك إلى تعزيز موقع المصرف في السوق المصرفية وزيادة حصته ونشاطه بطريق أسهل، وبذلك يزيد حجم التسهيلات المقدمة للعميل وزيادة النمو والتوسع في المجالات المصرفية.²

ثالثاً: التنوع والتوجه إلى البنوك الشاملة: لقد ظل التنوع دافعا شائعاً لعمليات التملك إبان الستينات وأوائل السبعينات وسعت البنوك المشتري للحد من درجة تقلب أرباحها عن طريق شراء بنوك عاملة في مجالات غير أعمالها، ومنذ ذلك الحين ساءت سمعة التنوع بوصفه دافعا لعملية الاستحواذ، ويشير أصحاب نظريات التمويل الحديثة إلى أنه في سوق رأس المال الذي يعمل بصورة جيدة يمكن للمستثمرين أن يقوموا بالتنوع بأنفسهم دون الحاجة إلى المديرين ليقوموا بذلك نيابة عنه وإضافة إلى ذلك فقد وجهت انتقادات للتنوع على أساس أن البنوك الرائدة تغفل عن إدراك نواحي القوة التنافسية الرئيسية بها وتدخل مجالات أعمال ليس لها خبرة بها.³

رابعاً: الدافع التنظيمي: وهو أحد الدوافع الهامة التي تدفع السلطات النقدية إلى اللجوء إلى الدمج المصرفي والتشجيع عليه وذلك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تزيد من قوته وتدعم سلامته وبما يتواءم مع التطورات التي يمر بها الاقتصاد القومي ويجنبه حدوث هزات مصرفية تؤثر سلباً على الثقة فيه فيما لو تركت بعض المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها مثل الإفلاس أو التصفية.

خامساً: مواجهة العولمة المصرفية⁴: أدى تسهيل التجارة ونقل البضائع الدولي من خلال اتفاقية الجات إلى تطور ونشوء منظمة التجارة العالمية التي تمكنت من تقليص أو حتى تخطيط القيود على التجارة والخدمات الدوليين، وإطلاق حرية الحركة لأسعار الصرف وتدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود، وكذلك فسح

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

² - رعد حسين الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق، سوريا، 2007، ص: 180.

³ - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2001، ص: 14.

⁴ - ملحم محمد فاضل، الاندماج والتملك المصرفي، مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون، فيفري 2004، ص: 21.

المجال أمام البنوك لتتعدى حدود بلادها وتتمكن من منافسة البنوك الأصغر حجما في أسواقها بالذات، مما جعل تلك البنوك معرضة لمظاهر التعثر والإفلاس.

سادسا: ثورة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وتطبيقها في المجال المصرفي: وهو الأمر الذي يشكل أحد دعائم الوجود في الأسواق المحلية و العالمية والقدرة على الاستمرار والمنافسة، حيث أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المصرفية المتطورة يؤدي إلى سرعة تقديم الخدمة للزبائن وتنوع الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المقدمة للزبائن، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف التشغيل، وسهولة وسرعة تبادل المعلومات.

سابعا: حماية الجهاز المصرفي وتأمين سلامته: يعد الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية أحد الدوافع الأساسية للقيام بعملية اندماج البنوك فيما بينها وذلك بهدف إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بما يتفق مع المنهجية الاقتصادية التي يسير وفقها الاقتصاد الوطني، كما يهدف الدافع التنظيمي من وراء عملية الاندماج تأمين سلامة الجهاز المصرفي وتفادي حدوث التعثر والحفاظة على الثقة فيه.

ثامنا: الأزمات¹: نشوء الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وما نتج عنها من تغيرات في المصارف العالمية والمحلية ومما اضطر معظمها إلى الاندماج المصرفي لتحسين أوضاعها.

تاسعا: أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات، من خلال منظمة التجارة العالمية وتطبيق معايير كفاية رأس المال كلها من الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية.

عاشرا: تعزيز القدرة التنافسية: دواعي الاندماج المصرفي لا تقتصر على حل المشكلات الصعبة، مثل الديون المتعثرة أو مواجهة المخاطر، بل أصبح التركيز على مدى إمكانية استخدام الاندماج كأحد الوسائل الأساسية لخلق تكتلات مصرفية قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل والحديث، لذلك يجب النظر إلى عمليات الاندماج والاستحواذ من زاوية أنها أداة و وسيلة لتحقيق أهداف كبرى تتجاوز بكثير خلق كيان مصرفي جديد أقوى بإكسابه قوة دفع ذاتية توفر له مقومات النمو المطرد في الفعالية والكفاءة، و كآلية لتوليد الفرص الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية وتحقيق الاستقرار المالي للسوق المصرفية.

¹ - محمود أحمد التوبى، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007، ص:

8. مراحل عملية الاندماج البنكي:

إن قرار الاندماج البنكي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي¹:

* **مرحلة التمهيد لعملية الاندماج المصرفي:** وتتضمن هذه المرحلة إعداد البنك للاندماج، من حيث وضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة للبنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض مع الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي، ويتم في هذه المرحلة معالجة كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها، ومظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف والعقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المزمع القيام بها. بالإضافة إلى توحيد كل من النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة، والمصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة. ناهيك عن توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة. وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل بكل من: الاستراتيجية الواحدة، السياسات الواحدة، والتكتيكات الواحدة.

* **مرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج المصرفي:** يتم في هذه المرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفية ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

* **مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج المصرفي:** يتم في هذه المرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج.

9. إيجابيات وسلبيات الاندماج البنكي:

تنقسم آثار عملية الاندماج بين البنوك إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية، وهي كما يلي²:

¹ - عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص: 91-94.

² - عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي (مدخل معاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص: 114-115.

أولاً: إيجابيات الاندماج البنكي

- تحقيق وفورات الحجم والنطاق: وفورات داخلية مالية وإدارية، وفورات خارجية بإمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع بنوك أخرى، وفورات ضريبية و وفورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- زيادة معدل النمو: يحدث هذا بالاستفادة من وفورات الحجم و فرض السيطرة على السوق بالإضافة لتنويع و تجويد الخدمات البنكية، وهذا يؤدي إلى تحسين واستقرار الربحي وتوزيع المخاطر.
- الاستخدام المثل للإمكانات المتاحة: باستغلال الطاقات البنكية العاطلة و ترشيد تكاليف التشغيل.
- تكوين كيانات بنكية كبيرة وكفؤة: تكون قادرة على المنافسة المحلية والعالمية.
- تحسين تأطير البنوك المندمجة: نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد وتغيير الإدارة السابقة.
- مواكبة المعايير الدولية: يكون ذلك في مجالات الإفصاح المالي وكفاية رأس المال والرقابة البنكية، وأيضاً التعامل بحرية في الأسواق المالية وإدخال الأدوات المالية الحديثة.
- ارتفاع القيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة: نتيجة زيادة رقم أعمالها والطلب على أسهمها.

ثانياً: سلبيات الاندماج البنكي

- إمكانية تضاعف المشاكل البنكية بعد الدمج بسبب كبر الحجم للكيان الجديد.
- عدم العناية الخاصة بالزبائن نتيجة لكبر الحجم، ويتطلب انتهازج اللامركزية في إدارة أعمال البنك.
- إمكانية تواجد حالة إدارة جديدة بدون سلطة كافية للإدارة الهيكل بنجاح، أو اختلاف مفهوم البنوك المندمجة اتجاه تسيير البنك الجديد.
- نشوء أوضاع احتكارية وشبه احتكارية، ويمكن تفادي ذلك بتدخل تشريعات ملائمة.
- إمكانية حدوث اختلالات عميقة في السوق المالية.
- احتمال تركيز الصناعة البنكية والحد من الاختيارات المتاحة أمام الزبائن، وارتفاع الرسوم البنكية نتيجة التركيز و تكلفة إعادة الهيكلة وأعباء تسريح العمال.
- خطورة تعثر البنوك المندمجة (العلاقة) على الاقتصاد الوطني لأزمات مالية.

الفصل الرابع :

خصوصية البنوك

الفصل الرابع: خصوصية البنوك

تمهيد:

تعتبر خصوصية البنوك أحد أبرز التغيرات العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي حيث كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي أثر في ظهور الخصوصية كخطوة نحو تحرير القطاع المصرفي وتعزيز الميزة التنافسية بين البنوك، ففي ظل العولمة المالية والتحرير المصرفي والانتقال إلى اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية برزت خصوصية البنوك لتطورها ورفع كفاءتها وجعلها أكثر تنافسية لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال البيئة المصرفية المتغيرة.

1. مفهوم خصوصية البنوك:

تعرف الخصوصية على أنها "الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح"¹.

أما فيما يخص خصوصية البنوك تعرف على أنها "توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح رأس مال البنك كله أو جزء منه للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار أحد البنوك المراد خصوصتها وطرحه للاكتتاب العام بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخصوصية، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجياً مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للبورصة، بمعنى أن خصوصية البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط"².

كما تعرف أيضاً أنها قيام الدولة بتحويل ملكية البنوك جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً أمام الخدمات المقدمة.

2. أسباب خصوصية البنوك:

أهم الأسباب التي كانت وراء خصوصية البنوك يمكن حصرها فيما يلي:

¹ - ماهر أحمد، دليل المدير في التخصص، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 13.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 205-206.

- زوال دوافع الملكية العامة للبنوك: ذلك لأن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كبح النشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، مما أدى إلى تراكم الآثار السلبية الناتجة عن قصور في أداء البنوك لأدوارها.

- سوء الإدارة الاقتصادية للقطاع العام: والتي نجم عنها الكثير من التجاوزات مما أدى إلى إلحاق الكثير من الخسائر بوحدات القطاع العام¹.

- مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة.

- تعتبر خصوصية البنوك أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

- تعتبر الخصوصية مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والدخول في إطار آليات السوق.

- إن الخصوصية تزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر المؤسسات وأن القطاع الخاص بما يوفره من حوافز وقدرته على الإدارة أقدر من الدولة على تعبئة الموارد².

3. دوافع خصوصية البنوك:

تكمن دوافع وعوامل خصوصية البنوك في العناصر التالية:

- دافع اقتصادي: فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- دافع مالي: تزايد عبء الخدمات العامة على الدولة وبالتالي عجز الموازنة.

- الدافع القانوني: تحرير القرار الإداري من السلطة السياسية.

- دافع اجتماعي: يتضح وجود قصور من طرف العمال في القطاع العام كالإهمال، عدم وجود محاسبة، اللامبالاة.

4. أهداف خصوصية البنوك:

يرى الكثيرون أن سبب المشاكل الاقتصادية يعود إلى تدهور القطاع العام و فشله، و أصبحوا ينظرون إلى الخصوصية كوسيلة ناجحة لحل هذه المشاكل. و من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خصوصية البنوك نذكر ما يلي:

¹ - أبو الفتوح جمال، أبو الخير محمد، أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص: 65.

² - بن حبتور سالم عبد العزيز، إدارة عمليات الخصخصة، دار صفاء، عمان، 1997، ص: 13.

- تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي، ما يدفع البنوك إلى توجيه القروض نحو المشروعات الأكثر إنتاجية و الأكثر ربحية، و ما قد يساعد في تخصيص الائتمان المصرفي (القروض المصرفية) بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة، و تعكس كذلك المنافسة المصرفية ابتكار خدمات مصرفية جديدة و استحداثها أو امتلاك القدرة التنافسية التي تعني تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة و بأحسن جودة و بأعلى إنتاجية و بسعر تنافسي و في أسرع وقت ممكن.

- تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح أسهمها (البنوك المخصصة) في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية و من ثم زيادة سعة السوق و تعميمها و تطويرها، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم و يجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك بشكل جزئي إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسهولة و يسر.

- ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية، فمن المتوقع إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة، قد يدفع الحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خوصصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة و بكفاءة أكبر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة.

- تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، فتحريز الإدارة و زيادة درجة استقلاليتها يزيد من قدرة البنوك على المنافسة و التطوير و استعمال التكنولوجيا المتطورة، و هذا ما أثبتته نجاح كل من البنوك المشتركة و بنوك الاستثمار و الأعمال و فروع البنوك الأجنبية.¹

- تطبيق مفهوم البنوك الشاملة.

- تحقيق الكفاءة في التشغيل و تقليل معدلات المخاطرة.

- إعطاء البنك الحرية في اتخاذ قراراته خصوصاً الاستثمارية منها و باستقلالية و بعيداً عن التدخلات الحكومية.

5. إجراءات خوصصة البنوك:

ويمكن تناولها من خلال العناصر التالية:

- التقييم الدقيق والموضوعي لأصول وخصوم البنك بما يتضمنه ذلك من ضرورة الإفصاح والشفافية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك و اقتصاديات العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 222.

- إعادة هيكلة المصارف محل الخصخصة ومعالجة مشاكل القروض المتعثرة وبحث إمكانية دمج بعض الوحدات المصرفية في إطار هئيتها للخصخصة، فضلا عن زيادة قدرتها على المنافسة من أجل الدخول إلى الأسواق العالمية.

- تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية خصخصة المصارف.

- اختيار الأسلوب المناسب الذي يتماشى مع أهداف الدولة من خصخصة مصارفها.

- ضمان حقوق العاملين بالمصارف محل الخصخصة.

- إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخصخصة المصارف كإصدار قوانين وتشريعات منظمة لهذه العملية.

6. مبادئ الخصخصة:

من الضروري أن هناك مجموعة من المبادئ تحكم عملية الخصخصة هذه المبادئ تكون الإطار المرجعي والفكري لهذه العملية حتى تكون هناك ضوابط لها، هذه المبادئ هي¹:

- المحافظة على ممتلكات الدولة.

- المحافظة على المصالح الوطنية.

- شفافية العمليات.

- تقنين عملية الخصخصة.

- تخفيض مديونية الدول: استبدال الديون بالمساهمة في البنوك المخصصة أي يمكن لكل دائن أن يحصل على عدد من الأسهم تعادل دينه على الدول المعنية.

- تحديد دور المشاركة الأجنبية في الخصخصة.

- تشجيع أساليب البيع.

- ضرورة مراعاة عنصر التكلفة أثناء تنفيذ برامج الخصخصة.

¹ - الخصخصة في الجزائر، متوفر على الرابط التالي: <http://www.shababdz.com/vb/shababdz22272/> ، تاريخ

الاطلاع: 2024/04/01، على الساعة: 14:56.

7. الأبعاد المختلفة للخصوصية البنكية:

تتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي¹:

– **البعد الإداري**: يتيح هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية المطبقة في ظل الملكية العامة، الأمر الذي يؤدي إلى مرونة العمل الإداري وتشبعه بعناصر الابتكار والمبادأة والتطوير والتي تحتاج إلى مناخ من الحرية وهو ما يتوفر في ظل الخصوصية.

– **البعد التنموي للبنوك العامة وضرورة مراعاته**: ساهمت وتساهم البنوك العمومية بشكل كبير في دعم عمليات التنمية من خلال أدوار هامة تعتبر هذه البنوك الأقدر على القيام بها، وعليه فهذا البعد يشير إلى أن خصوصية البنوك العمومية يجب أن تتم بدون الإخلال بالدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– **البعد الاجتماعي للبنوك العامة وكيفية التعامل معه**: تتحمل البنوك العمومية ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية من حيث الحجم الكبير للعمالة الموجودة في هذه البنوك، وكذا تقديمها لخدمات مصرفية ذات طابع اجتماعي، وهو ما يتطلب وضع حلول علاجية لما يمكن أن تتركه الخصوصية من أثر في هذا المجال.

– **البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لخصوصية البنوك**: تخضع عملية خصوصية البنوك العمومية في تنفيذها إلى أحد الأساليب التالية، وهذا بالنظر إلى صيغة الملكية والأهداف المراد تحقيقها من وراء هذه العملية:

* **الأسلوب الأول**: زيادة رأسمال البنك المختار للخصوصية من خلال الاكتتاب العام لصالح القطاع الخاص.

* **الأسلوب الثاني**: طرح أسهم رأس المال الكلي للاكتتاب من خلال البورصة، وهو ما يتطلب تقييم أصول وخصوم البنك لتحديد قيمة السهم الواحد، ويكون هذا التقييم بمعرفة جهات متعددة وتحت إشراف البنك المركزي.

* **الأسلوب الثالث**: يتضمن هذا الأسلوب خصوصية الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال وهذا للاستفادة من الوفورات والمزايا الإدارية التي يتيحها العمل وفق أساليب الإدارة الخاصة.

* **الأسلوب الرابع**: البيع لمستثمر رئيسي مع وجود اختلاف بشأن جنسية هذا الأخير، فالبعض يرى أن يكون غير أجنبي لاعتبارات السيطرة الأجنبية على هذا القطاع الحساس، بينما يرى آخرون أن يكون البيع لصالح مستثمر رئيسي أجنبي للاستفادة من إمكانياته التكنولوجية والإدارية المتطورة.

¹ – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 212-219.

– البعد الزمني لخصوصية البنوك: يشير هذا البعد إلى اتجاهين رئيسيين على النحو التالي:

* **الاتجاه الأول:** يفضل أصحاب هذا الاتجاه أن تتم خصوصية البنوك بعد الانتهاء من خصوصية المشروعات الإنتاجية وغير الإنتاجية وهذا لإتاحة فك الاشتباك المالي بين هذه المشروعات والبنوك وهو ما سيحسن من وضعية البنوك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال.

* **الاتجاه الثاني:** يفضل البدء بخصوصية البنوك في مرحلة مبكرة ودون التأجيل، وهذا من خلال خطة هادئة وتدرجية تضمن رواج أسهم البنوك على حساب أسهم القطاعات الأخرى مع إحداث توازن داخل سوق رأس المال.

إلا أن ما يمكن ملاحظته بخصوص الاتجاهين السابقين أنه قد لا توجد أساسا مفاضلة بين هذين الخيارين وخصوصا في حال إتباع أسلوب خصوصية تدريجي ومرحلي، يتضمن خصوصية جزئية بأسلوب توسيع الملكية.

– **البعد القانوني لخصوصية البنوك:** يتحقق هذا البعد من خلال وضع التشريعات والقوانين المناسبة لإيجاد قاعدة قانونية متينة تضمن التحول السليم للبنوك العمومية إلى الملكية الخاصة وتوضح مختلف الجوانب النظامية المتعلقة بهذه العملية.

8. طرق خصوصية البنوك:

وتتم من خلال الطرق التالية¹:

(أ) – **طرح أسهم البنك بالبورصة:** تعد هذه الطريقة أحد أهم طرق الخصخصة التي تقوم بها الدول في سبيل خصخصة وحداتها الحكومية والعامة، إذ يتم طرح أسهمها للبيع في البورصة وبناءا على هذا البيع تتم الخصخصة.

(ب) – **البيع لمستثمر رئيسي:** في ظل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته لابد من أن يكون المستثمر الرئيسي على درجة عالية من التكنولوجيا والإمكانات الواسعة. ولتطبيق هذا الأسلوب يجب أن يتمتع البنك المركزي بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدية والمالية وحماية المودعين وضبط المعروض النقدي والسيولة والقيام بالرقابة الفعالة على المصارف.

¹ – أنظر إلى المراجع :

– محاجبة نصيرة، خصخصة البنوك واقعا أثبتته تجربة الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، سبتمبر 2012، ص: 325-327.

– منير إبراهيم الهندي، أساليب و طرق خصوصية المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، القاهرة، مصر، 1995.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الأسلوب هو جنس المستثمر الرئيسي، إذ يفضل البعض البيع لمستثمرين محليين فقط خوفا من سيطرة الأجانب الذين سوف يقومون بعد الخصخصة بتحويل الأرباح إلى بلدانهم الأصلية، في حين يفضل البعض الآخر البيع لمستثمر أجنبي استراتيجي بحثا عن الأداء المتميز والتكنولوجيا المصرفية الفعالة والتطوير الفني مع الاتفاق على برامج تدريبية من أجل رفع مهارات وكفاءات العاملين، وهو ما ينتج عنه رفع القيمة السوقية لأسهم البنك ويكون البيع للمستثمر الرئيسي إما عن طريق المنافسة "اختيار أفضل مستثمر" أو عن طريق عروض الشراء، أو من خلال بيع أصول وبضائع يمتلكها البنك لمستثمر رئيسي "مثلا بيع شركات مشتركة أنشأها البنك".

(ج)- **إيجار طويل الأجل:** وفق هذه الطريقة تظل ملكية البنك تابعة للدولة، ليتولى المؤجر عملية إدارة الأصول المؤجرة له لمدة طويلة الأجل وفقا لشروط وضوابط وبنود يتم مراعاتها في هذا الشأن.

(د)- **المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص:** وهي مشاركة قائمة بين القطاع الحكومي والقطاع الفردي الخاص بهدف تحريك وتفعيل متطلبات المشروع وزيادة فعاليته ورفع كفاءته وتقليل ذلك العبء الروتيني الذي يحكم عمل القطاع العام الحكومي، وتكون هذه المشاركة محكمة بطريقة قياسية تناسبية تختلف باختلاف الظروف التي يمر بها البنك وتعتمد على إجراء تغيير جذري على هيكل إدارة البنك بإدخال القطاع الخاص إلى مجلس إدارته، و بالتالي إحداث نوع من التوازنات الحركية الفاعلة التي تضيف نوعا من الحركية و الحيوية إلى هذا البنك. وتكون هذه المشاركة إما مشاركة متزايدة للقطاع الخاص والأفراد أو مشاركة ثابتة لهم.

(هـ)- **بيع مهجن ومشارك:** وهي عملية امتزاج بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي إذ يعمل كل منهما على تحديد صلاحية البنك المعروض للخصخصة وإدخال كافة التطورات عليه وتحسين سمعته التشغيلية والتنفيذية، والارتقاء بالعمليات التنفيذية التي تتم فيه.

وتقوم عملية البيع المهجن و المشترك على قيام كل من بنوك القطاع العام و المشتركة بالدخول معا في شراء أحد البنوك العامة، والتي يتم عرضها وفقا لشروط محددة، وبالتالي تتوزع الملكية وفق مساهمات كل من البنوك العامة، و البنوك الخاصة، وتتحدد بناء على ذلك الشروط الخاصة بالتعامل الارتباطي مع البنك المزمع خصخصته.

الفصل الخامس :

مقررات لجنة بازل

الفصل الخامس: مقررات لجنة بازل

تمهيد:

أصبحت البنوك في طريق ممارسة أنشطتها المصرفية تواجه العديد من المخاطر خصوصاً مع تزايد حجم البنوك وانتشارها الجغرافي وزيادة حدة المنافسة وحرية تحرك رؤوس الأموال وضرورة التأكيد على الاستقرار المالي، أصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلطات النقدية حيث بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر والعمل على التقليل منها، فتم تشكيل لجنة لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك وإيجاد معايير وقواعد عالمية للرقابة المصرفية، مع اتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة والكفيلة بضمان أمن وسلامة النظام المصرفي، وهو ما تجسد عنه تشكيل لجنة بازل المصرفية في إطار مقررات واتفاقيات لجنة بازل.

1. تعريف لجنة بازل:

إدراكاً من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي، وخاصة قطاع البنوك، حرصت مجموعة الدول العشر¹ "بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية" على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. ولقد مرت هذه الاتفاقية بثلاثة مراحل "اتفاقيات" بازل I، بازل II، بازل III. وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل السويسرية.

وفي هذا الإطار أصدرت اللجنة اتفاقيتها الأولى بازل I سنة 1988 والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، ثم بعدها اتفاقية بازل II سنة 1999 والتي ركزت على إدارة المخاطر بصورة واضحة، وفي سنة 2010 أصدرت اللجنة اتفاقيتها الثالثة بازل III.

¹ - ESCH Louis, KIEFFER Robert, LOPEZ Thierry, Asset et Risque Management, 1er Edition, De Boeck, Paris, 2003, P: 18.

2. إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية:

1.2. نشأة بازل الأولى:

قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل على أن تقوم البنوك بالوصول إلى هذا الحد عام 1992. ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات ابتداء من عام 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها COOKE والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سميت نسبة كفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك.

2.2. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I :

ويمكن التطرق إليها من خلال الجوانب التالية:

- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة إلى مخاطر الدول، في حين لم تشمل هذه الاتفاقية المخاطر السوقية كمخاطر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، والتي لا بد من توفر القدر الكافي منها، ومن ثم يأتي تطبيق معيار كفاية رأس المال¹.

- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: وقامت الاتفاقية على تصنيف دول العالم إلى مجموعتين كما يلي:

* المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE"، بالإضافة إلى سويسرا والسعودية، والدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

* المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتشمل كل دول العالم باستثناء المذكورة سابقاً.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 83-86.

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: تحديد أوزان جرافية لترجيح الأصول بدلالة مخاطر الائتمان وذلك بغرض حساب هذه الأصول من جهة والتفرقة بينها من جهة أخرى من حيث درجة المخاطرة وذلك بعد تكوين المخصصات اللازمة، وكانت هذه الأوزان على التوالي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%. علما أن هذه الأوزان الترجيحية تختلف باختلاف أنواع وطبيعة الأصول من جهة وكذا باختلاف الملتمزم بالأصل "المدين" من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الانتماء الجغرافي لهذا الأخير" إلى مجموعة دول OCDE أو مجموعة دول خارج OCDE". ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات في ميزانية البنك

الموجودات	درجة المخاطرة
أ- النقدية. ب- المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية المحلية، مقومة بالعملة الوطنية والممولة بها . ج- المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول ال(OECD) ومصارفها المركزية . د- المطلوبات المعززة بضمانات نقدية، أو بالأوراق المالية الصادرة عن الحكومات المركزية في دول(OECD) أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في (OECD).	0 %
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية، باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات .	0 %، 10 %، 20 % أو 50 % حسبما يقرر وطنياً
أ- المطلوبات من مصارف التنمية عبر الأمم (مثل المصارف الدول، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الدولي لمصارف التنمية) Ibrd.Afadb. Asdb.Iadb.Eib والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. ب- المطلوبات من البنوك المسجلة في (OECD) والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة في (OECD). ج- المطلوبات من البنوك المسجلة في أقطار خارج (OECD) والتي تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج (OECD) والتي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة . د- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في (OECD) باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات . هـ- البنود النقدية برسم التحصيل .	20 %

50%	أ- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.
100%	أ- المطلوبات من القطاع الخاص ب- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج (OECD)، باستحقاقات متبقية، تزيد على السنة الواحدة. ج- المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OECD) (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها). د- المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة . و- العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانيتها). هـ- أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال). ح- جميع الموجودات الأخرى .

المصدر: بلعوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية - مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 254.

- معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل I: والصيغة التي تم تحديدها حسب الاتفاقية هي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (بازل I)} = \frac{\text{شريحة 1: رأس المال الأساسي + شريحة 2: رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

حيث تم تقسيم رأس المال إلى شريحتين:¹

* رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر: هي حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطيات المعلنة (الاحتياطيات العامة و الاحتياطيات القانونية و الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

* رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات و المخصصات العامة و الاحتياطيات غير المعلنة و أدوات رأس المال المهجنة (دين + حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

وتشترط توصيات لجنة بازل أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100 % من مبلغ رأس المال الأساسي، كما أنه لا يزيد بند المديونية للغير (سندات رأس المال) عن 50 % كحد أقصى من رأس المال المساند.

3.2. إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل I:

أولاً: إيجابيات اتفاقية بازل I: ويمكن التطرق إليها من خلال النقاط التالية:

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية .
- إن تطبيق المعيار يجعل المصارف أكثر اتجاهاً إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة . وهو ما قد يترتب عليه ارتفاعاً نسبياً في درجة الأمان في أصول المصرف، بل ربما ستضطر أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال .
- معيار بازل I أتاح معلومة للمودع للتمييز بين البنوك ذات معيار كفاية رأس المال أعلى وذات معيار كفاية رأس المال أدنى، لاتخاذ القرار الأفضل في الاستثمار.¹
- جعل البنوك أكثر حرصاً ورشداً في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد، نظراً لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق بصفة مبسطة.
- دعم واستقرار النظام البنكي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال.
- إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.²
- تعزيز صلابة واستقرار النظام المصرفي، ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل دور السلطات الرقابية لاسيما لحماية حقوق المودعين .
- تحديد أوزان المخاطر وتوزيعها على كافة الأصول يعمل على حث البنوك على أن تكون أكثر حرصاً ورشداً في توظيفاتها لمواردها في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة.³

ثانياً: سليات اتفاقية بازل I: ويمكن التطرق إليها كما يلي:

¹ - رقية بوحضر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد 2، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، سنة 2010، ص: 18.

² - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص: 316.

³ - فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2013، ص: 93 .

- إن معدل رأس المال الذي يتم حسابه طبقاً لاتفاقية بازل 1988 لا يعتبر في الغالب مؤشراً جيداً لقياس الحالة المالية للبنك وذلك بسبب التطورات الهائلة التي حدثت في الصناعة المصرفية، حيث أن أوزان المخاطر التي تطبق على الأصول في إطار الاتفاقية لا تقيس بدقة درجات اختلاف المخاطر بين المقترضين .
- صعوبة تعميم تطبيق اتفاقية بازل I على دول العالم، لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية والممارسة التنظيمية.
- تم التركيز على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك على الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996 إلا أنه لم تأخذ في الحسبان المخاطر بصورة شاملة، حيث توجد مخاطر قد يتعرض لها البنك مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.¹
- لم تواكب مقررات اتفاقية بازل I تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.
- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير البنكية التي دخلت مجال العمل البنكي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلاً عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت البنكية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير البنكية التي تؤدي خدمات مماثلة.
- أعطى معيار بازل I وضعاً مميزاً لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OCDE على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها.
- الاهتمام فقط بمخاطر الائتمان، أما السوق لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط، ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانباً أساسياً من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن.
- تشجع اتفاقية بازل I البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية،

¹ - المرجع السابق، ص-ص: 94-95 .

الاستثمارات التكنولوجية)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.¹

- قد يكون الثمن الذي يختاره المصرف للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الأصول الخطرة خاصة إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات، لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من قبل الجهات الرقابية .

- نظام أوزان المخاطر يشجع البنوك على امتلاك الأصول السائلة والشبه سائلة ذات المخاطر المنخفضة، وعدم رغبتها في الاستثمار في المشروعات الضخمة مثل المشروعات الصناعية ومشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية... الخ ذات درجة مخاطر مرتفعة خاصة في ظل النظام الرأسمالي، ذلك مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية.²

4.2. تعديلات معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل I :

في أبريل 1995 أصدرت لجنة بازل مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بزيادة مخاطر السوق التي تتحملها المصارف، وقد تم عرضها على المصارف للحصول على ملاحظاتها بالإضافة إلى الأطراف المشاركة في السوق المالية، قامت اللجنة بوضع خطة للسماح للمصارف بإمكانية وضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتعلق بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية أي المصارف كأساس لتطبيق كفاية رأس المال، ولقد اقترحت اللجنة من أجل ضمان حد أدنى من الحيلة والحذر وللتماشي مع اشتراكات رأس المال على مستوى جميع المصارف بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم من طرف المصارف التي ترغب في استخدام نماذج داخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق، ومن أهمها:

ضرورة حساب المخاطرة يوميا، واستخدام حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول، على أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل فيكون عبء رأس المال الذي يستخدم نموذج داخلي بالنسبة للمصرف عبارة عن قيمة المخاطرة في اليوم السابق زائد ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطرة السوقية لأيام العمل الستين السابقة.³

¹ - Arnaud de Servigny, Le risque de crédit: nouveau enjeux bancaire, Dunod, Paris, 2001, P:177.

² - فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص: 94 - 95.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 98 .

وهدفت اللجنة من هذا التعديل إلى أن تحتفظ البنوك برأس مال لمقابلة تأثير الأخطار الناشئة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية وعوامل السوق الأخرى على الأصول المالية (أسعار صرف العملات، أسعار السلع والمعادن،....) سواء كانت داخل أو خارج الميزانية، وحددت اللجنة في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما النموذج المعياري (الموحد) "Standardized Model"، ونماذج قياس المخاطرة الداخلية "Internal Risk Measurement Models" والذي أصبح يعرف فيما بعد بمقررات بازل 2.¹

وكحماية لأموال المودعين من المخاطر السوقية، استحدثت شريحة ثالثة تضم لرأس المال أي بسط النسبة والمتمثلة في القروض المساندة والتي يشترط فيها ما يلي:²

- أن يكون آجالها كحد أقصى سنتين؛

- أن لا تتجاوز 250 % كحد أقصى من رأس المال البنك من الطبقة الأولى؛

- أن تكون مخصصة لتغطية مخاطر السوق فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر أو تساوي من الشريحة الثانية والشريحة الثالثة.

* **معيار كفاية رأس المال:** عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للمصرف يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من مصرف لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة وتصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال بقسمة البسط على المقام³ كما يلي :

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} = 8\% \text{ (الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية } \times 12.5)$$

وبالتالي تكون العلاقة لحساب نسبة كفاية رأس المال كالتالي:

¹ - الزدجالي حمود بن صنحور، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص:95.

² - سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - جامعة الشلف، أيام 14 و15 ديسمبر 2004، ص: 155.

³ - Basel committee on banking supervision, international convergence of capital measurement and capital standards, bank of international settlements, 2006, p12.

$$\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq 100\% \times 12.5$$

الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية

3. إتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية:

تعد اتفاقية بازل 2 التي صدرت عام 2004 حصيلة مقترحات لجنة بازل التي تم تقديمها في 1999، وقد أخذ اتفاق بازل 2 في الحسبان أن يتم تعديل معيار الحدود الدنيا لكفاية رأس المال السابق بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك ذاتها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف رقابة السلطات الرقابية لضمان استقرار القطاع المالي ككل، وليس فقط استقرار القطاع المصرفي وما يتضمنه من ضمان الكفاءة الإدارية والسلامة المالية لكل بنك على حدة.¹

1.3. أسباب إعداد معايير بازل II :

وتتمثل فيما يلي:²

- تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكارات الأدوات المالية الحديثة بالإضافة إلى تغير مفهوم الأصول .
- قصور اتفاقية بازل 1 عند تطبيقها على المصارف الكبيرة وهذا راجع لتطور آليات إدارة المخاطرة فيها .
- زيادة التركيز في القطاع المصرفي .
- تحديد القروض بمستوى واحد (مثل تحديد 100 % ترجيحاً للمخاطر في القروض التجارية في حين نجد أن القروض تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً، وهذا يؤدي إلى أن معامل رأس المال لا يقدم معلومة دقيقة حول كفاية رأس المال البنك في علاقته بالمخاطرة).
- عدم التفرقة بين القروض أيضاً شجع المصارف على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في الحالات التي تغطية أعلى من رأس المال (مثل قروض بطاقات الائتمان، قروض الرهن العقاري) التي لجأت البنوك إلى توريقها بكميات كبيرة.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية- تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 251 .

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 380 . (بتصرف)

2.3. أهداف اتفاقية بازل II :

يمكن تلخيص أهداف اتفاقية بازل II كما يلي:¹

* تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي.

* تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.

* إيجاد التوافق، بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

* تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

* زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث إنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها.²

3.3. الدعائم الأساسية لمعيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II :

لم تفرق اتفاقية بازل II بين البنوك وتعاملت معها بنفس الطريقة بغض النظر عن حجمها وتعقد عملياتها ودرجة التقدم لديها. ويتضمن معيار بازل II لكفاية رأس المال الدعائم التالية:³

– الدعامة الأولى **PILLAR 1**: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال **Minimum Capital Requirement**

– الدعامة الثانية **PILLAR 2**: المراجعة الإشرافية **Supervisory Review**

– الدعامة الثالثة **PILLAR 3**: انضباط السوق **Market Discipline**

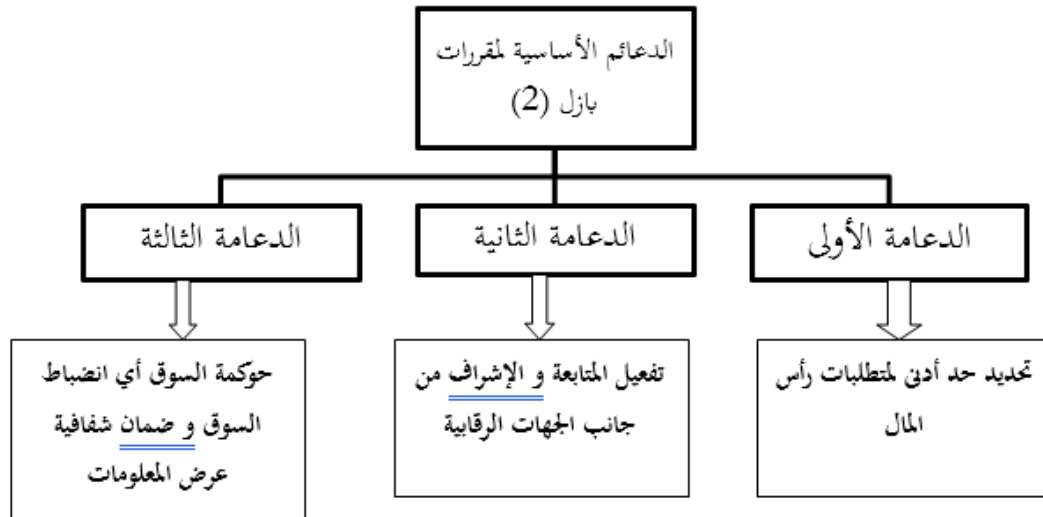
ويمكن إيضاح الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II من خلال الشكل التالي :

¹ – حسن، ماهر الشيخ، قياس ملاحة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص: 8 .

² – حشاد نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل II، الجزء الأول، د.ط : اتحاد المصارف العربية، 2004، ص: 31.

³ - The New Basel Accord , BIS , International Convergence of capital management and capital standards , June 2004, page 5 – 6.

الشكل رقم 01: الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 558.

* الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :

وهي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة والواجبة لمواجهة مختلف المخاطر حيث جاءت بتغييرات جوهرية لمعالجة مخاطر الائتمان والسوق.¹

ويتمثل باحتساب معيار كفاية رأس المال وفقاً لما يلي:²

القاعدة الرأسمالية / [المخاطر الائتمانية + 12.5 (المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية)]

وهذا المحور يتشابه مع ما ورد في اتفاق (بازل I) بما يلي :

- نسبة كفاية رأس المال 8% .

- مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال لم تتغير.

- أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها حسب اتفاق (بازل I) .

¹ - سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، سطيف،

2006، ص 156.

² - موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008، ص: 31.

- معاملات تحويل الالتزامات العرضية لم تجر عليها تعديلات.

أما نقاط الخلاف فيمكن تلخيص بعضها كالتالي:

- إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية.

- تم تعديل طرق قياس المخاطر لتصبح ثلاث طرق، وهي:

*الأسلوب النمطي أو المعياري (Standardized Approach).

*أسلوب التقييم الداخلي الأساسي (Foundation Internal Based Approach).

*أسلوب التقييم الداخلي المتقدم (Advanced IRB Approach).

وبذلك أصبحت الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال والتي أطلق عليها Ratio Mc Donough بالشكل التالي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}}$$

بحيث ركزت اتفاقية بازل 2 على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك، ومدى قدرته على التحوط منها عن طريق تعزيز العلاقة بين العائد والمخاطرة.¹

بالاستشهاد بالعناصر ذات الأهمية العظمى من الأموال قامت اللجنة في مقررها بازل 2 الخاصة لميزانية بنك، كما هو وارد في الجدول أدناه، بحيث يحث توجيه الإتحاد الأوروبي على أن الأموال الخاصة للأساس يجب أن تمثل 50% على الأقل من إجمالي الأموال الخاصة المطلوبة لأجل تغطية مخاطرة الائتمان، أما الباقي لا يؤمن إلا بشريحة الأموال الخاصة التكميلية، بخصوص مخاطر السوق تجابه 7/2 من مستلزمات الأموال الخاصة ويمكن تدارك الباقي من فئة الأموال الخاصة الإضافية.²

¹ - حاكم محسن الربيعي وآخرون، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، ط 1، دار البازوري، الأردن، 2011، ص: 57.

² - محمد زرقون وحزمة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2 مداخلتة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، أيام 11، 12 مارس 2008، ص-ص: 09 - 08.

الجدول رقم 02: تركيبة الأموال الخاصة الصافية وفق معايير بازل 2

الشرائح	العناصر المقبولة	العناصر المستبعدة
الشريحة الأولى: الأموال الخاصة الأساس	الرأس المال الجماعي و نحوه نتائج قيد التخصيص احتياطات موحدة	أسهم تملك خاصة الجزء غير المحرر (غير المسدد) من رأس المال
الشريحة الثانية: الأموال الخاصة التكميلية	المستوى الأول: أوراق مالية مختلطة مقدمة تحت شروط معينة و ذات أجل غير مسمى المستوى الثاني: أدوات دين مدتها أقل أو تساوي 05 سنوات	خصم 20% من رأس المقبوض مدة استحقاقه تساوي أو تقل عن 05 سنوات و ذلك على السنة منصرمة يعترف فقط بما يقابل أو يساوي 100% من الأموال الخاصة الأساس و الباقي يضم إلى شريحة الأموال الخاصة الإضافية
الشريحة الثالثة: القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق سنوات... الخ	الديون المساندة ذات أجل أصلي يتجاوز سنتين و لا يتضمن أي شرط تفضيلي في التسديد الفائض من الأموال الخاصة التكميلية من المستوى الأول و كذا من المستوى الثاني بعد استبعاد العناصر المخصصة	

المصدر: محمد زرقون وحمزة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2 مداخله ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، أيام 11، 12 مارس 2008، ص: 09.

وفيما يلي المناهج المقترحة من قبل اللجنة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي :

الجدول رقم 03: يوضح أساليب القياس لكل نوع من المخاطر

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أسلوب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخلية	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		مدخل أساليب القياس المتقدمة

Source : Willem Yu, New Capital Accord Basel II, Vrije Universiteit, Amsterdam, 2005, p14.

أولاً: مخاطر الائتمان

✓ الأسلوب النمطي أو المعياري : تعتبر هذه الطريقة المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية من أبسط الطرق لحساب متطلبات رأس المال، وتستخدمها البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة، وتتضمن تصنيف أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها .

هذا وقد أعطى الإطار الجديد أوزاناً للمخاطر بشكل تصنيفات مستقلة ومنقحة، وتقوم بإعدادها مؤسسة تصنيف ائتماني تعتمد الأسس الموضوعية في التقييم مثل وكالات التصنيف الائتماني الملتزمة بالمعايير الصارمة¹ حيث من خلاله يتم تقييم المصرف من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة مثل (Moody's ، Fitch ، Standard et poor's ، IBCA) وفي هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف والمؤسسات لتتراوح بين (0% ، 20% ، 50% ، 100% ، 150%) وهذا يؤدي إلى قيام البنك بالاحتفاظ برأس مال أكبر من بازل I استناداً للتصنيف الائتماني للمتعاملين. وفيما يلي ملخص بهذه الأوزان من خلال جدول يوضح أوزان المخاطر المعمول به للتقييم في وكالة Standard et poor's .

الجدول رقم 04: أوزان المخاطر حسب وكالة Standard et poor's

الأصول						
AAA+ إلى AA-	A+ إلى A	BBB+ إلى BBB	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنفة	
0%	20%	50%	100%	150%	100%	ديون الحكومة
20%	50%	100%	100%	150%	100%	المصارف خيار 01
20%	50%	50%	100%	150%	50%	المصارف خيار 02
20%	50%	100%	100%	100%	150%	الشركات

المصدر: آسيا سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة قلمة، الجزائر، 2006، ص: 29.

✓ **أسلوب التصنيف الداخلي** : يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة المصرف المركزي قبل التطبيق والالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات رأس المال وحسابه وفق منهجية التصنيف الداخلي يتم عبر معادلات رياضية قدمتها لجنة بازل وذلك من خلال أسلوبين²:

– أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي (Foundation Internal Rating Based Approach)

– أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم (Advanced Internal Rating Based Approach)

¹ – سنقراط سامر، قرارات جديدة للجنة بازل لرأس المال 1 ، مجلة البنوك في الأردن، العدد 04، المجلد 22، الأردن، 2003، ص: 62.

² – المساعدة منور عطا الله ، أثر تطبيق مقررات بازل III على المصارف الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، عمان – الأردن ، 2013 ، ص: 65. (بتصرف).

تتطلب طريقة التقييم الداخلي (الأساسية والمتقدمة) الحصول على موافقة الجهات الرقابية المسبقة، وحد أدنى من المتطلبات النوعية تتمثل في دقة البيانات، وأنظمة لقياس المخاطر، ورقابة داخلية فاعلة، ودقة نتائج الإفصاح.

وتعتمد هذه الأساليب على قيام البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات الخطر في حالة استخدام الأسلوب المتقدم أو بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول؛ ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام الأسلوب الأساسي.¹

وعليه تعتمد هذه الطريقة في قياس وتقييم المخاطر الائتمانية (**Credit Risk**) على المكونات التالية :²

* احتمالية التعثر (**Probability Of Default PD**) .

* الخسارة عند التعثر (**Loss Given Default LGD**) .

* قيمة التعرض عند التعثر (**Exposure At Default EAT**) .

* الاستحقاق (**Maturity M**) .

ويتم احتساب الخسائر المتوقعة وفق المعادلة التالية :

$$\text{Expected Loss} = \text{PD} \times \text{LGD} \times \text{EAD}$$

وبموجب طريقتي التقييم الداخلي (الأساسية والمتقدمة) يتم احتساب العناصر السابقة في معادلة احتساب الخسائر المتوقعة من قبل البنك ومن قبل السلطات الرقابية حسب الآتي :

الجدول رقم 05: احتساب العناصر السابقة من خلال معادلة احتساب الخسائر المتوقعة

	Foundation (الأساسي)	Advanced (المتقدم)
Probability of Default-PD	Banks	Banks
Loss Given Default-LGD	CB	Banks
Exposure at Default-EAD	CB	Banks
Maturity-M	CB	Banks

المصدر: حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 6 - 7 / 8 / 2014، ص: 16.

¹ - Koch & Scott. Bank management, Analyzing Bank Performance 6th ed MGHILL 2006.

² - حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 6 - 7 / 8 / 2014، ص: 16.

ثانيا : مخاطر السوق

لم يطرأ تغيير في هذا المجال، حيث بقي على حاله كما في بازل 1¹، أي لم تتغير متطلبات رأس المال المطلوبة في بازل 2 عنها في اتفاق بازل 1 والتي صدرت في 1996، حيث قسم المخاطر السوقية التي يتعرض لها البنك إلى أربعة أقسام: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع، كما نصت على إضافة شريحة ثالثة لرأس المال لمقابلة مخاطر السوق والمتمثلة في القروض المساندة. ويتم قياس مخاطر السوق باستخدام طريقتين هما:

✓ المدخل المعياري (Standardized Approach) :

والتي تعتمد على أوزان المخاطر القائمة على تصنيف المؤسسة المالية عالمياً من حيث المخاطر.²

✓ مدخل النماذج الداخلية (Internal Models Approach) :

تعتمد هذه الطريقة على فرضيات مبنية على البيانات التاريخية ويتم على أساسها إجراء التحليلات المختلفة للتوقع بحجم الخسائر المحتملة عن تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهذا الأمر يتطلب سلطة رقابية على قدر من التطور بما يمكنها من فحص الفرضيات والتحقق من سلامة البيانات.³

ثالثا : مخاطر التشغيل

إن المخاطر التشغيلية تتبع منهاجاً واضحاً يعتمد في قياس رأس المال على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك، بحيث حددت اللجنة ثلاثة طرق لقياس متطلبات رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، ويتم ترتيبها بشكل تصاعدي بحيث تتناسب مع زيادة درجة حساسية المخاطر وتعقيد عمليات الاحتساب، وتتمثل هذه الطرق فيما يلي :

✓ مدخل المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) :

تبعاً لهذا المنهج يتم حساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، بحيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا - Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل ب 15 %، ويمكن التعبير عن متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وفق المعادلة التالية:⁴

$$KBIA - [\sum_{i=1}^N (gi \times \alpha)] / n$$

حيث :

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 388. (بتصرف).

² - Santomero & Babbal . Financial markets, Instruments & Institutions . 3RD ED . McGraw. Hill, 2004, pp. 525-540.

³ - أحمد أبو بكر عيد، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار الصفاء، الأردن، 2010، ص: 372.

⁴ - Willem Yu, New Capital Accord Basel II, Vrije Universiteit, Amsterdam, 2005, p15.

Kbia : رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر العمليات حسب طريقة المؤشر الأساسي؛

Gi : إجمالي الدخل السنوي الموجب لآخر ثلاث سنوات؛

n : عدد السنوات الثلاثة السابقة؛

α : 15% المحددة من قبل لجنة بازل والخاص بطريقة المؤشر الأساسي.

ويعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الدخل من الفوائد مضافاً إليه صافي الدخل من غير الفوائد بحيث يكون هذا التعريف¹:

- غير خاضع لاقطاعات المخصصات (مثال: الفوائد غير المدفوعة).

- غير خاضع لاقطاعات المصاريف التشغيلية بما فيها المصاريف المدفوعة لمقدمي الخدمات الخارجيين.

- لا يشمل الأرباح (الخسائر) المتحققة عن بيع الأوراق المالية المسجلة بدفاتر البنك.

- لا يشمل الدخل غير المتكرر أو غير الاعتيادي كما لا يشمل الدخل الناتج عن عمليات التأمين.

✓ المدخل المعياري (Standardized Approach) :

يتم تقسيم نشاط البنك إلى مجموعات، معاملاتها ما بين (12%) و (18%) مضروبة في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه لآخر ثلاث سنوات لكل نشاط.²

حيث يتم تقسيم نشاطات البنوك إلى ثمانية خطوط عمل هي (تمويل الشركات، المتاجرة، المبيعات، خدمات التجزئة المصرفية، الخدمات المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالات، خدمات إدارة الموجودات، خدمات السمسرة للتجزئة) والجدول الموالي يوضح معاملات الترجيح β لكل وحدة من وحدات العمل.

¹ - موسى عمر مبارك أبو محميد، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² - رقية بوحضر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمطالبات اتفاقية بازل II، مرجع سبق ذكره، ص: 27 .

الجدول رقم 06: معاملات التوزيع β

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية (النشاط)	معامل β
الاستثمار	تمويل الشركات	18%
	تمويل التجارة و التداول	18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	12%
	الخدمات المصرفية التجارية	15%
	المدفوعات و التسويات	18%
	خدمات الوكالة	15%
أخرى	خدمات إدارة الأصول	12%
	خدمات الوساطة المالية	12%

Source : John Hull, Gestion des Risques et institutions Financières, Pearson Education, Paris, France, 2007, p292.

✓مدخل القياس المتقدم (Advanced Measurement Approach) :

يتم استخدام نظام خاص لتقدير مخاطر التشغيل وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل، ويجب أخذ موافقة البنك المركزي، والالتزام بالمعايير الكمية والنوعية التي حدتها لجنة بازل مثل دقة البيانات، كفاية الرقابة الداخلية، المراجعة الدورية للسلطة الرقابية، توافر نظام معلومات جيد، نظام تقارير منظم.¹

في الأخير فإن الطرق المعيارية لتقدير المخاطر قد تحمل وضعية وظروف البنك وتحمله مخاطر أكبر من قيمتها الفعلية، ولكن من جهة أخرى فاستخدام طرق التقدير الداخلي قد يحمل هذه البنوك على التساهل في تقدير المخاطر. بمختلف أنواعها وهو ما يؤدي إلى تقدير المخاطر بأقل من قيمتها الفعلية؛ وبالتالي قد يتعرض البنك للإفلاس ويعجز رأس ماله عن تغطية الخسائر في حال حدوثها. والدليل على هذا ما حدث للبنوك الأمريكية والأوروبية في الأزمة المالية الراهنة، رغم أنها من أوائل البنوك التي التزمت بهذه النسبة؛ وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على البنوك المركزية المطالبة اليوم بتفعيل رقابتها الإشرافية على النظام البنكي.²

تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \times 12.5 \times (\text{مقياس المخاطرة السوقية} + \text{مقياس المخاطر التشغيلية}) \leq 100\% \leq 8\%$$

الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة + (مقياس المخاطرة السوقية + مقياس المخاطر التشغيلية) $\times 12.5$

¹ - حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² - رقية بوحيضر ومولود لعاربة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مرجع سبق ذكره، ص: 27-28.

* الدعامة الثانية : عمليات المتابعة والإشراف من جانب الجهات الرقابية

الهدف منها التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها المصرف وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال، وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ وهي:¹

المبدأ الأول : يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس الأموال .

المبدأ الثاني : يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى المصارف داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من إستراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها .

المبدأ الثالث : يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن المصرف سوف يحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب كما يجب أن تكون لها القدرة على أن تطلب منه الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى .

المبدأ الرابع : يجب التدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر المصرف، ويتعين عليهم طلب اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذ تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

* الدعامة الثالثة : انضباط السوق

تهدف الركيزة الثالثة "انضباط السوق" إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، وبالتالي فلجنة بازل تسعى من خلال هذه الركيزة إلى تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك ومدى ملائمة رأسمالها لمواجهةها، نجد أن لجنة بازل اعتمادا على هذه الركيزة تفرض نشر المعلومات الخاصة التي تسمح لمجموع المشاركين في السوق المراقبة غير المباشرة والتنبؤ بالوضعية المالية للبنك.²

كما تقترح مزيدا من الإفصاح عن هيكل رأس مال البنك، ونوعية مخاطره وحجمها وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات وإستراتيجياته للتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب.³

¹ - غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، عمان، الأردن، 2014، ص ص: 278 - 279 .

² - pascal Dumontier, dunis Dupré, pilotage bancaire, les normes IAS et la réglementation bale2, édition dunod, paris, 2005,p 143.

³ - Armand payas, de Cooke à Bâle II, rue d'économie financier, paris, imprimerie de Lyon, N°73, 2004.

ولقد حرصت لجنة بازل للرقابة على البنوك على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق والتكامل في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية، وفي هذا المجال تركز اللجنة على ارتباط الإفصاح بالقواعد المحاسبية الدولية وعلى رأسها قواعد (IAS)*، وتدعو هذه القواعد إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.¹

يعمل نظام انضباط السوق على إيجاد بيئة آمنة وسليمة للعمل المصرفي من خلال:²

- البنوك المركزية، والتي تستخدم إجراءات متعددة لإلزام المصارف بهذا الإفصاح، منها فرض عقوبات مباشرة مثل عدم السماح بتطبيق وزن المخاطر الأقل.
- توفير البيانات والمعلومات للمتعاملين مع المصارف سواء كانوا مقترضين أو مودعين سيؤدي إلى اتخاذهم للقرار السليم بالاستثمار أو الإيداع لدى المصرف الذي يرون بأنه يتمتع بمتانة عالية ومخاطر أقل، مما يؤدي إلى تحفيز المصارف على تحسين أدائها بشكل جيد.

وفي هذا الإطار ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS 30)، المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها، ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله البنوك من قطاع هام ومؤثر في عالم الأعمال، ولحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوقة بما وقابلة للمقارنة تساعد في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية، ولقد قامت اللجنة الأوروبية بإعداد أمرا يفرض على كل المؤسسات المسجلة في البورصة، بما فيها البنوك ومؤسسات التأمين، أن تقوم بإعداد وضعياتها المالية اعتمادا على قواعد IAS وهذا ابتداء من 1 جانفي 2005 م.³

4.3. الفرق بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II :

ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II من خلال الفروقات التالية:⁴

✓ الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال وهي كما يلي :

- تغير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغيرا جذريا.

* - IAS : international Accounting standards.

¹ - الإفصاح المحاسبي للمصارف، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae , (site consulté le : 24/04/2024, à 00:44).

² - موسى عمر مبارك أبو محميد، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

³ - Sylvie taccola , Lapierre, le dispositif prudentiel bale 2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français, thèse pour le doctorat en sciences de gestion, université du sud Toulon-var- France, 2008, p : 107.

⁴ - ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص ص: 42-43.

- إضافة المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق هي: المدخل المعياري، والمدخل الأساسي والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر.
- يدعم تطبيق اتفاق بازل 2 تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر.
- ✓ إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد) ومراجعة أساليب إدارة وقياس هذه المخاطر.
- ✓ إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وأساليبه في إدارتها وقياسها.
- ولتوضيح ذلك أكثر الشكل الموالي يظهر ذلك كما يلي :

الشكل رقم 02: يبين أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل 1 و اتفاق بازل 2



المصدر: ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 43 .

5.3. إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل II:

* إيجابيات اتفاقية بازل II : وتتمثل في النقاط التالية :¹

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

¹ - رقية بوحيضر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

بالإضافة إلى النقاط التالية: ¹

- أصبح للمساهم العادي أو أي شخص القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دولة وأخرى أو بين مصرف وآخر.
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

* **سليبات اتفاقية بازل II**: وتتمثل في العناصر التالية: ²

- معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II يوافق البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها، ويعتبر تحد حقيقي على البنوك التي تتواجد في الدول النامية نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- عدم الإلزامية في التطبيق مما يحد من مفعولها؛
- عدم إلمامها الشامل للمخاطر التي يتعرض لها البنك مثل مخاطر السيولة؛
- الانتقادات الخاصة بوجود تقصير في عملية تصنيف الدول فهو يعيد من الواقع المميز للكثير من دول العالم، وهذا الذي أدى إلى إعاقه تدفق الاستثمارات والموارد المالية الخارجية إلى داخل أراضيها. ³

4. إتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية:

إن الأزمة المالية لسنة 2008 التي مازال العالم يعيش تبعاتها حتى اليوم، والتي تسببت فيها البنوك؛ استدعت إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل هذه الأخيرة، وذلك بوضع قيود أكثر صرامة عليها للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلا .

بعد فشل اتفاقية بازل II من حماية النظام المصرفي من الانهيارات وإفلاس البنوك خاصة عقب الأزمة العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، قامت لجنة بازل بإعادة النظر لاتفاقيتها الثانية لتعديلها وتحسينها لتخرج في الأخير باتفاقية بازل الثالثة كمقترحات أولية في ديسمبر 2009 ثم صدرت كصيغة نهائية عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها وذلك في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 ديسمبر 2010. ⁴

توصلت لجنة بازل في بداية جويلية 2010 إلى عقد اتفاقية جديدة سميت بـ "بازل 3"، حيث أعادت صياغة كل من مفهوم رأس المال والسيولة. إن المعايير الجديدة التي وضعتها اللجنة تضمنت الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال المطبق على البنوك وهذا من أجل تعزيز صلابه الجهاز المصرفي ضد الأزمات، كما أن الاتفاقية

¹ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص146.

² - محمد بن بوزيان وبن حدو فؤاد وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة - واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، سنة 2011، ص: 24.

³ - عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصاديان ، مركز الإمارات ، ط 1، الأردن، 2007، ص: 127-128.

⁴ - سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العشرون، عمان، الأردن، مارس 2012، ص: 29.

الجديدة تعتبر عنصر هام من برنامج خاص وضعه مجلس الاستقرار المالي (CSF) بهدف تأسيس نظام مالي قوي ومرن أمام فترات الضغط ، وجاءت كنتيجة لما خلفته الأزمة المالية العالمية حيث كشفت عن وجود عدة نقائص على مستوى البنوك في إدارة المخاطر، وفي الإجراءات المتبعة من أجل المراقبة والمراجعة... الخ ، كما أكدت الأزمة على ضرورة تواجد نظام رقابي فعال وقادر على ضمان التنفيذ الكامل لقوانين الحيلة والحذر لتجنب مشكلة المخاطر المعنوية التي تتواجد في البنوك الكبرى وتشجيع التطبيق الصارم لإدارة المخاطر والحصول على المعلومات الجيدة والصحيحة الخاصة بالعملاء، فبالنسبة لوجهة نظر caruana jaime 2010 في ما يخص كفاية رأس المال الجديدة، يرى أنها تملك تأثير ايجابي على الأعمال المصرفية لأنها¹ - تحسن من نوعية، بنية وشفافية قاعدة رأس مال المصرف .

- ترفع نسبة كفاية رأس مال البنوك .

- تخفض من المخاطر النظامية .

ويعتبر هذا الاقتراح (مقررات بازل 3) أكثر صرامة لمتطلبات رأس المال للبنوك ومعدلات السيولة فيها، على أن يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من جانفي 2013 وخلال أجل يمتد إلى سنة 2019.²

1.4. أسباب ظهور لجنة بازل III:

من أهم أسباب ظهور والانتقال إلى اتفاقية بازل III حدوث الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم حديثا مع منتصف سنة 2007، وتداعياتها دفعت إلى ضرورة مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية المحلية منها والدولية، ويمكن عرض أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية والتي كانت سبب في ظهور لجنة بازل III في العناصر التالية :

- نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلبة (La composante dure) أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛³

¹ - Caruana Jaime (2010), "Bâle III : vers un système financier plus sûr", Article présenté à l'occasion de la 3 eme Conférence bancaire internationale, Santander, Madrid, le 15 septembre 2010, p 2, 3 et 4.

² - محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 157. (بتصرف)

³ - نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص: 278-279.

- **عدم كفاية شفافية السوق:** بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر¹. كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمخاطر مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد².
- **إهمال بعض أنواع المخاطر:** رغم أن اتفاقية بازل II قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة؛ ومنها المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر³.
- **نقص سيولة البنوك:** لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك⁴.
- **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بلغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007م بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40 % منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي⁵. وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دورا بارزا في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة؛

¹ - Réponse du Comité de Bale à la Crise Financière : Rapport au groupe de 10, octobre 2010. (www.BIS.org)

² - Panayotis Gavras, le b. a.-ba des Notes, Finances & Développement, Vol.49, N°1, Mars 2012, pp. 34-37.

³ - بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، مداخلة في ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-21 أكتوبر 2009، (www.fseg.univ-setif.dz)، 27/04/2024 à: 18:08

(site consulté le:

⁴ - نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 278-279.

⁵ - فوزي عبد الرزاق، جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009، ص ص: 366-367.

– الإفراط في المديونية: لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها¹، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

2.4. مرتكزات اتفاقية بازل III :

ترتكز الاتفاقية على مجموع من القواعد الجديدة هي كالتالي:²

– رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2 % إلى 4.5 % ، مضافا إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 % من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7 % .

– رفع معدل ملاءة رأس المال إلى 10.5% عوض 8% ، وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

– زيادة الرسمة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

– اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة :

* الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة ، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا. * الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك. يعتبر العديد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين أن اتفاقية بازل III تعتبر مجرد تعديل أو إصلاح جديد أو إضافة عناصر جديدة لاتفاقية بازل II نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية ، ولهذا كانت الحاجة إلى ضرورة العمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وإدارتها، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III ، والجدول التالي يوضح مراحل الانتقال من بازل II إلى بازل III بشكل تفصيلي كما يلي:

¹ – عبد الله محمد العبيدان، تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 20 ، ع 1، 2006، ص: 56.

² – سليمان ناصر، "اتفاقية بازل 3"، منتدى الحلفة، متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884> ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/27 على الساعة: 19:27.

الجدول رقم 07: الانتقال من اتفاقية بازل II إلى اتفاقية بازل III

احتياجات رأس المال							الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها/ بالنسبة المتوية
إجمالي رأس المال			رأس المال الأساسي (الشريحة 1)				
المعدل المطلوب	المعدل الأدنى	المعدل المطلوب	المعدل الأدنى	النسبة المطلوبة	الصندوق الاحتياطي	المعدل الأدنى	
8	4				2	بازل II	
10.5	6	8.5		7.0	2.5	4.5 بازل III	

Source : Caruana Jaime (2010), op cit, p 8.

3.4. مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)

لكي تستطيع المصارف مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية « بازل » الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على المصارف أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5%، وهو ما يعرف باسم « ratio core tier - one capital»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم «counter cyclical» - كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5%، ليصل الإجمالي إلى 9.5%، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة « بازل » أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية.¹ والجدول الموالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل III :

¹ - Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, basel3 what's new .business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company, 2010, p32.

الجدول رقم 08: مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.0	%3.5	نسبة رأس المال الاحتياطي
%2.5	%1.875	%1.25	%0.625				الهامش الاحتياطي المضاف
%7	%6.375	%5.75	%5.125	%4.5	%4.0	%3.5	المجموع
%100	%100	%80	%60	%40	%20		الاستبعاد من رأس المال
%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%5.5	%4.5	الحد الأدنى للشريحة 1 من رأس المال
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	الحد الأدنى الإجمالي
%10.5	%9.875	%9.25	%8.625	%8	%8	%8	الحد الأدنى الإجمالي + الهامش الاحتياطي المضاف

Source: Basel committee on banking supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, bank of international settlements, 2010, p69.

ولفهم كل مرحلة على حدى من مراحل تنفيذ مقررات بازل III، إن الشكل الموالي يلخص لنا كل تلك المراحل بشكل دقيق وواضح:

الشكل رقم 03: مراحل تنفيذ مقررات بازل III



La source : Accenture, Basel 3 Handbook, 2011, p15.

4.4. الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل III

لقد أحدثت اتفاقية بازل III آراء عديدة منها المؤيدة والأخرى منتقدة لها، والسبب في ذلك ما تحمله هذه الاتفاقية من تحديات كبيرة تواجه البنوك بصفة عامة وخاصة منها البنوك الإسلامية، ولذلك توقع العديد من الخبراء الاقتصاديين والمالين جملة من الآثار التي سوف تحدثها هذه الاتفاقية الجديدة، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها. ولهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل II، ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها. وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية؛¹
- تعتقد لجنة بازل بأن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب وبما يتفق مع بازل 3 بين أعضائها أمر ضروري لاستعادة الثقة في الإطار التنظيمي للمصارف وللمساعدة في ضمان أمن واستقرار النظام المصرفي العالمي.²
- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة السهم البنك في الأسواق المالية.³
- ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحاً أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبير رأس المال.⁴
- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيداً.⁵
- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلباً على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل. كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.⁶

¹ - حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

² - Receive the New Member Orientation newsletters. **Understand the Basel III framework.**

³ - Bâle III : les impacts à anticiper. KPMG, Financial services, mars 2011, www.kpmg.com, (site consulté le : 28/04/2024, à : 01:24), p.5.

⁴ - Frédéric Hache, Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme. Finance Watch, may 2012, p.8.

⁵ - Daniele Nouy, Le risque souverain est-il correctement traité par la réglementation financière ? Banque de France, Revue de la stabilité financière, N° 16, Avril 2012, pp.109-110.

⁶ - Dominique Perrut, la régulation financière après la crise des « Subprimes » : quelles leçons et quelles réformes. Question d'Europe n°246, 2 juillet 2012, pp.3-4.

- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.¹

5.4. تقييم مقررات اتفاقية بازل III

بعد عرضنا لاتفاقية بازل III، حيث ركزنا في عرضنا على معرفة الجديد في بازل III عن بازل II، تبقى هذه الاتفاقية الجديدة تقابل بترحيب وتخوف في آن واحد من طرف الخبراء الماليين، حيث غالبية الاقتصاديين والمسؤولين الماليين في الدول الغربية قد رحبوا بالقوانين الجديدة وهناك من عبر عن خشية من أن تؤدي هذه الخطوة إلى وضع المزيد من الضغوط على البنوك²، ويمكن عرض ذلك بشكل أكثر تفصيلاً من خلال ما يلي:

* إيجابيات اتفاقية بازل III : نذكر منها :

- تقليص معدلات وقوع الأزمات المالية المستقبلية.
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأس مالها.
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي، عبر منح البنوك حوافز لتداول مشتقات دخيلة في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سراً بين المؤسسات. كما تشدد القواعد من تعريف الأسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي البنوك لاستغلال ثغرات.³

- ستجعل النظام برمته أكثر أمناً لأنه ستتوافر حماية أكبر ضد الإفلاس .

* سلبيات اتفاقية بازل III : نذكر منها :⁴

- تقليص من الأرباح.
- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة.
- زيادة تكلفة الاقتراض.⁵

¹ - حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

² - مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 9-11 سبتمبر 2013، ص: 27.

³ - انظر الموقع الإلكتروني لمنتدى المعرفة :

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-3> (site consulté le : 28/04/2024, à : 01:46).

⁴ - منتدى المعرفة، المرجع السابق.

⁵ - فيصل الشمري، معايير "بازل 3" سترفع كلفة الخدمات المصرفية، مقال منشور في جريدة النهار الكويتية، العدد 1046، الأربعاء 07 شوال 1431 / 15 سبتمبر 2010، ص: 756.

الفصل السادس :

حكمة البنوك

الفصل السادس: حوكمة البنوك

تمهيد:

يسهم تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية أهمية بالغة في تحقيق الأمان من المخاطر وتوافر نظام مصرفي سليم ومعافى وحماية حقوق المودعين والمساهمين والعاملين، حيث تجسد معايير الحوكمة الأداء الكفيل بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرار، وبالتالي التأكد من أن الأموال تدار بطريقة سليمة وتخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة. بما يؤدي إلى مراعاة مصالح العمل والعاملين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وتنمية الاستثمار والمدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

1. مفهوم الحوكمة:

عرفت الحوكمة بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري. فقد أشار (Monks) و (Minow) أن الحوكمة تشير إلى العلاقة ما بين مختلف المشاركين في تحديد توجه وأداء الشركات. وتعرف أيضا بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل (حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى.¹

عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها : النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.² الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.

كما عرفت بأنها "النظام الذي تدار وتراقب به الشركات مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه. إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات لتحقيق هذه

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية لقرن الحادي والعشرون، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 404.

² - حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، ص: 76.

الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة.¹

2. ظروف نشأة مفهوم الحوكمة:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تضمنته من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، ففي عام 1976 قام كل من (Jenson&Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم لجنة تريداوي (Treadway Commission)، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وما يرتبط بها من حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات، ولقد أخذت حوكمة الشركات بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات و الفضائح المالية في كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لسنة 1999 بعنوان مبادئ حوكمة الشركات هو أول اعتراف دولي رسمي بمفهوم حوكمة الشركات.²

3. خصائص الحوكمة:

يمكن لنا أن نحدد خصائص الحوكمة كما يلي:³

* الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

* الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

* الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

¹ - جوند سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات. المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، 21 مارس 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.cipe-arabia.org>.

² - مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن المنتدى الوطني لحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

³ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركات ذات القطاع العام والخاص ومصارف (المبادئ، التجارب، التعليمات)، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص: 25.

- * المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- * المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- * العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- * المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

4. أهداف الحوكمة:

- إن الحوكمة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:¹
- تعظيم أداء المنظمة.
- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا.
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة المنظمة وأعضاء مجلس إدارتها.
- وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة المنظمة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات فيما بين المشاركين (مجلس الإدارة والمساهمين).
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل المنظمة والتي تتضمن تحقيق أهداف الحاكمة.

5. محددات الحوكمة:

يرتكز التطبيق الجيد للحوكمة على توافر مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية نذكر منها:

أ- المحددات الداخلية:

- تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وتشمل:
- آلية توزيع السلطة داخل الشركة.
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.²

¹ - عبود سالم محمد، يعقوب فيحاء عبد الله، التحكم المؤسسي، دار الدكتور للعلوم، العراق، 2013، ص: 145.

² - كمال بوعظم، زايدي عبد السلام، حوكمة الشركات و دوره في التقليل من عمليات التظليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسة، جامعة باجي مختار عنابة، أيام 18 - 19 نوفمبر 2009، ص:

ب- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ أو البيئة الذي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من دولة لأخرى وهي عبارة عن:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسة الاحتكارية والإفلاس).
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.
- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- توافر المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة وشركات التصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.
- توفر بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).

6. مبادئ الحوكمة:

- توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 إلى خمسة مبادئ لتطبيق الحوكمة وهي كالآتي:¹
- **المساواة في التعامل بين جميع المساهمين:** وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
 - **حفظ حقوق كل المساهمين:** تشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
 - **دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة:** تشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء.
 - **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبية العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
 - **مسؤوليات مجلس الإدارة:** تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم- المبادئ- التجارب والمتطلبات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، 2007-

7. تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي:

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها "عملية مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في القطاع المصرفي سواء على البنوك العامة أو البنوك الخاصة أو المشتركة"¹.

عرفت لجنة بازل الحوكمة المصرفية بأنها " الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من قبل مجالس الإدارة والإدارات العليا والتي تؤثر في كيفية وضع الأهداف الإستراتيجية وإدارة العمليات اليومية والوفاء بالتزام المساءلة تجاه المساهمين ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية بما يحمي المودعين"².

8. مبادئ الحوكمة المصرفية:

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عام 2005، وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف التي تتمثل في:³

- المبدأ الأول: تأهيل أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، و يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك.

- المبدأ الثاني : مراقبة الأهداف الإستراتيجية

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل آخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

¹ - محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الاداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 309.

² - طلال زغبة، ومحمد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (01)، 2021، ص: 327.

³ - صالح صبرينة، أثر تطبيق نظام الحوكمة في البنوك على تطوير القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2010، ص: 92-94.

- المبدأ الثالث : تحديد المسؤوليات

يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

- المبدأ الرابع: التأكد من مبادئ الإدارة

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

- المبدأ الخامس: استقلالية مراقبي الحسابات

يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية، حيث يشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام القانوني، باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة والإدارة العليا للبنك يجب أن تقرر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الآجل الطويل.

- المبدأ السادس: تناسب الأجور والمكافآت

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجال الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

- المبدأ السابع: توافر الشفافية

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق.

- المبدأ الثامن: فهم هيكل عمليات البنك

يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

9. دواعي تطبيق نظام الحوكمة المصرفية:

ويمكن إجمالها في النقاط:

- أهمية تحقيق والحفاظ على الثقة العامة في القطاع المصرفي، كما أن وجود ضعف في ممارسات الحوكمة يمكن أن يقود الأسواق إلى فقدان الثقة في قدرة البنك على الوصول لإدارة أصوله وخصومه بشكل سليم. بما فيه الودائع والتي تؤدي إلى أزمة جلاء سحبها.
- عادة ما يكون لدى البنوك إمكانية الحصول على معلومات عن العميل، والتي يمكن أن يساء استخدامها من قبل العاملين لتحقيق مكاسب شخصية.
- وجود حالات الغش والاحتيال في البنوك والمنشآت المالية الأخرى سيؤدي إلى فقدان الأموال في الأجل القصير.¹

- يعتبر تطبيق الحوكمة الفعالة أمرا بالغ الأهمية لحسن سير العمل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل. فالبنوك تقوم بدور حاسم في الاقتصاد من خلال التوسط الأموال من المدخرين والمودعين وتقديم الأنشطة التي تدعم المؤسسات والمساعدة على تحريك النمو الاقتصادي. كما تعتبر سلامة وأمن البنوك هي مفتاح الاستقرار المالي وبالتالي تعتبر الطريقة التي تدير بها هذه البنوك أعمالها أمر أساسي لصحة الاقتصاد. كما يمكن أن يؤدي ضعف الحوكمة في البنوك إلى انتقال المشاكل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

- تسمح الحوكمة السليمة للشركات للمشرفين بزيادة مرونة العمليات الداخلية للبنك. في هذا الصدد، تؤكد الخبرة الإشرافية على أهمية وجود مستويات مناسبة من السلطة والمسؤولية والمساءلة، والضوابط والتوازنات داخل كل بنك، بما في ذلك الإدارة العليا ولكن أيضا مع مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، والامتثال لوظائف التدقيق الداخلي.

- يهتم المشرفون بالحوكمة بشدة لضرورتها في أمن وسلامة عمليات البنك والتي قد تؤثر سلبا على المخاطر في البنك إذا لم تدار بشكل فعال. وتساهم البنوك الحوكمة جيدا في الحفاظ على عملية الإشراف بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وتكون هناك حاجة أقل للتدخل الرقابي.²

10. مزايا تطبيق الحوكمة المصرفية:

وتتمثل في أهم النقاط التالية:

- الشفافية والدقة والوضوح والتزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار المستثمرين أو كبار المستثمرين وتعظيم عائدهم مع مراعاة مصالح المجتمع.
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

¹ - عبد الله علي أحمد القرشي، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية)، رسالة

دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010، ص: 106-107.

² - Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Guidelines : Corporate governance principles for banks, October 2014, p:03.

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- تجنب انزلاق المصارف في مشكلات مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وتجنب حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.

الفصل السابع :

نظم المعلومات المصرفية

الفصل السابع: نظم المعلومات المصرفية

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي عنصراً أساسياً ومحورياً في الحياة الاقتصادية، وفي ظل الإصلاحات والتطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي وبفعل عوامل التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة وانفتاح الأسواق المالية على نفسها وظهور أدوات مالية حديثة وعصرية، تعاظمت الأهمية إلى إرساء نظم المعلومات المصرفية فعال ومرن ودقيق ومناسب لنجاح البنوك في تجنب الخسائر المترتبة عن فشل الائتمان وكيفية الوقاية منه من خلال ترشيدها قراراتها خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان.

1. مفهوم النظام:

يعرف النظام على أنه "مجموعة من الأجزاء أو المكونات المترابطة التي تعمل معاً لتحقيق هدف محدد"¹ كما يعرف على أنه "مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها لتحقيق هدف مشترك"² ويعرف أيضاً على أنه "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة، هذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام"³ كما تم تعريف النظام من وجهة المقاربة النظامية على أنه "مجموعة نظم فرعية مترابطة فيما بينها تسمح بالعمل، واتخاذ القرارات، وتخزين المعلومات"⁴

2. خصائص النظام:

ويمكن تحديدها من خلال العناصر التالية:⁵

* **هدف النظام:** لا بد أن يكون لكل نظام في الكون هدف يسعى إلى تحقيقه وإلا لا يمرر لوجوده، وبعد تحديد الهدف العام للنظام يمكن أن نحدد الأهداف الفرعية لكل عنصر من العناصر المكونة للنظام التي يجب أن تعمل معاً وبتناسق تام، ليحقق كل عنصر هدفه الذي يسهم في تحقيق الهدف العام للنظام.

* **الكلية والشمول:** إن النظام ككل واحد ليس مجرد مجموعة أجزاء وعناصر، وإنه في الواقع نتاج تفاعل الأجزاء والمكونات، وينتج منها نظام يقوم على قاعدة التفاعل والتكامل المتبادل لمكوناته وعناصره أو نظمه

¹ - شريف أحمد شريف العاصي، نظم المعلومات الإدارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2004، ص: 14.

² - Louis Regaud, la mise en place des systèmes d'informations, pour la gestion des organisations, DUNOD, 1994, P19.

³ - كمال الدين الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات الحاسوبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 4.

⁴ - Camille Moigne, organisation du système d'information de gestion, Edition Foucher, Paris, 2001, P7.

⁵ - محمد الصيرفي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2005، ص: 29 - 31.

الفرعية، كما يجب النظر إلى كل نظام فرعي على أنه جزء من كل، أي التأكيد على النظرة الكلية والابتعاد عن النظرة الجزئية في علاقة أجزاء النظام بالنظام الكلي.

*** التكيف:** يقصد به قدرة النظام على الاستجابة لمتغيرات البيئة الخارجية، والأنظمة المفتوحة وشبه المفتوحة تمتاز بقدرتها على الاستجابة لمتغيرات البيئة الخارجية وتعتبر الأنظمة شبه المفتوحة أكثر قدرة على التكيف والوصول إلى حالة التوازن من خلال علاقتها بالبيئة الخارجية وذلك بسبب قدرتها على السيطرة على متغيرات البيئة الخارجية من خلال عملية التغذية العكسية والرقابة.

*** حدود النظام:** إن كل نظام بما في ذلك نظام المعلومات يعمل ضمن إطار تنظيمي معين، وإن كل ما هو خارج يمثل البيئة الخارجية، إن تحديد حدود النظام يساعدنا في تحديد الصورة الكلية للنظام وعزله عن الأنظمة الأخرى إضافة إلى سهولة دراسته وتحليله.

*** التحويل:** إن الهدف الأساسي للنظام هو خلق سلعة أو خدمة ذات قيمة، وذلك عن طريق استخدام الموارد المتاحة (البشرية والمادية) كمدخلات تم تحويلها لتحقيق أهداف النظام، فالمدخلات البشرية والمادية تتحول إلى طاقة تستخدم في إخراج المنتجات (المخرجات) التي تتحول في النهاية إلى عوائد اقتصادية، فالعملية التحويلية في النظام تتصف بالميكانيكية وتوضح العلاقة القائمة بين المدخلات والمخرجات، فالمدخلات في ذاتها تمتلك قيمة محدودة وتزداد قيمة هذه المدخلات بعد مزجها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة تشبع رغبة لدى المستهلك وتؤدي إلى دفع ثمن لها.

*** الترابط والانسجام بين أجزاء النظام:** إن عملية التحويل للمدخلات لن تحقق أعلى عائد اقتصادي إن لم تتم بأقل نسبة من الهدر في تلك المدخلات، فعملية التحويل تعتمد بصفة أساسية على الترابط والتفاعل الداخلي للنظام، والاعتماد بين أجزائه من ناحية والتفاعل والانسجام بين النظام وأنظمة البيئة الكبرى من ناحية أخرى.

*** الانفتاح:** يقصد به أن النظام يتميز بالانفتاح بتعامله مع الأنظمة المختلفة في البيئة، حيث أن البيئة بأنظمتها المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، القانونية، المحاسبية ... الخ)، تعتبر إحدى المحددات الرئيسية لنشاط النظام، وأن إفرازاتها من المعطيات والمؤثرات تخلق حالة من عدم التوازن الذي يفترض أن يتصف به النظام، فالانفتاح لا يساهم في كفاءة وفعالية النظام دون التوجه الصحيح في تحديد العلاقة بين النظام الفرعي والأنظمة الأخرى التي تعمل في نفس النشاط من ناحية، ثم بين النظام الكلي وأنظمة البيئة الكبرى.

3. مفهوم نظم المعلومات:

يعرف نظم المعلومات على أنه " مجموعة من العناصر المتداخلة التي تعمل مع بعضها لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات المتوفرة عن موضوع ما بشكل منهجي لدعم اتخاذ القرار ولدعم التنظيم والتحكم والتحليل في المنظمة وبناء تصور حالي ومستقبلي واضح عن موضوع البحث"¹

كما يعرف على أنه " مجموعة من الإجراءات التي تتبع لتشغيل النظام لمعالجة البيانات المعلومات في أي مؤسسة"

ويعرف أيضا على أنه " إجراء منظم لتجميع وتجهيز واختزان واسترجاع المعلومات الموثقة لإرضاء حاجات متنوعة وقد يتكون نظام المعلومات من أجزاء فرعية"

4. مكونات نظم المعلومات:

تتكون نظم المعلومات من خمسة مكونات مختلفة تعمل معا، وفيما يأتي تفصيل لكل منها:

- المكونات المادية (Hardware): هي الجزء المادي الفيزيائي من مكونات نظم المعلومات مثل: أجهزة الحاسوب، ولوحات المفاتيح، ومحركات الأقراص،...إلخ.
- البرمجيات (Software): هي مجموعة من التعليمات التي يكتبها المبرمجون للتحكم بالمكونات المادية، وتنقسم إلى فئتين هما:
- * أنظمة التشغيل (Operating System): مثل نظام تشغيل ويندوز (Windows) لجهاز الحاسوب.

* التطبيقات (Application): مثل برنامج إكسل (Excel).

- البيانات (Data): هي ما يتم تجميعه وتنظيمه في قاعدة البيانات (Data Base) وتستخدم كأداة فعالة لصناعة واتخاذ القرارات في المؤسسة.
- الأشخاص (People): هم القوى البشرية المرتبطة بنظم المعلومات، ويعد الأشخاص عناصر أساسية في المنظومة ابتداء من موظفي الخدمة إلى محلي الأنظمة إلى المبرمجين حتى كبير موظفي المعلومات.
- المعالجة (Process): مجموعة متسلسلة من الخطوات التي تطبق على البيانات لتحقيق الناتج النهائي المطلوب، وتهتم المؤسسات ذات التنافسية العالية التي تطمح إلى التفوق على منافسيها بهذا الجزء.

5. أنواع نظم المعلومات:

تتكون نظم المعلومات من خمسة أنواع رئيسية وتتمثل فيما يلي:

¹ - عماد الصباغ، نظم المعلومات (ماهيتها مكوناتها)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 11.

* نظم معالجة المعاملات:

تسمح نظم معالجة المعاملات بجمع المعاملات وتحويلها وتخزينها وعرضها وتعديلها وإلغائها، وتمنح هذه النظم القدرة على القيام بعدة معاملات في الوقت نفسه، وتستخدم البيانات المخزنة في قواعد البيانات لتوليد التقارير مثل: الفواتير والأجور وملخصات المخزون وجداول التصنيع...إلخ.

* نظم المعلومات الإدارية:

هي نظام معلومات يستخدم البيانات المجموعة من نظم معالجة المعاملات لإنشاء تقارير يستطيع المدراء استخدامها في حل المشاكل، وتستخدم بعض هذه التقارير كملخصات أو تقارير مخصصة بهدف زيادة كفاءة النشاط الإداري.

* نظم دعم القرار:

تساعد هذه النظم على صناعة القرارات عن طريق تحليل البيانات لتكوين توقعات إحصائية ونماذج بيانات، وهي بذلك تدعم صناع القرار في المؤسسات بأسس علمية وأرقام دون التأثير على حكمهم وتساعدهم على حل المشكلات باستخدام بيانات خارجية.

* الأنظمة الخبيرة والشبكات المحايدة:

تعد الأنظمة الخبيرة أو ما يعرف بالنظام القائم على المعرفة نظاما محوسبا تم تصميمه لتحليل البيانات وإنتاج التوصيات والتشخيصات والقرارات، أما النظام المحايد فهو يستخدم أجهزة الحاسوب لتعزيز الطريقة التي قد يعالج بها الدماغ البشري المعلومات ويتعلمها ويتذكرها.

* نظم المعلومات في المنظمات:

يجمع هذا النظام البيانات ويخزنها ويعالجها ليعطي المؤسسة أو المنظمة معلومات مفيدة ودقيقة، ويشمل هذا النظام معلومات عن جمع البيانات من الأشخاص والآلات التي تجمع البيانات وتعالجها وتنتجها وتخزنها، بالإضافة إلى الشبكات التي تدير هذه العملية وتحكمها.

6. أسباب ظهور نظم المعلومات:

ويمكن تناولها من خلال النقاط التالية:

- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين وحدات العمل في المؤسسات.
- ازدياد الحاجة إلى معلومات كبيرة ودقيقة في المشروعات الاستثمارية .
- حاجة المؤسسات إلى نظام فعال ومرن يساعدها على تقدير الأوضاع في المستقبل بشكل دقيق وسليم.

7. مفهوم نظم المعلومات المصرفية:

تعرف نظم المعلومات المصرفية على أنها "شكلا من أشكال النظم التفاعلية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بعلاقات تأثيرية متبادلة، حيث تعمل نظم المعلومات المصرفية في أجواء ديناميكية متغيرة تفرضها البيئة المحيطة"¹. كما تعرف على أنها عبارة عن نظام ذو مكونات مترابطة تعمل مع بعضها البعض على جمع وتخزين ونشر المعلومات لدعم اتخاذ القرارات، والتنسيق والرقابة والتحليل في البنك. وتعرف أيضا على أنها "نظام المعلومات المصرفي ما هو إلا وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأنظمة الفرعية تسعى إلى جمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة للأطراف المستفيدة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة."²

8. أهمية تطبيق نظم المعلومات المصرفية:

لنظام المعلومات المصرفية أهمية بالغة في القطاع المصرفي والتي تتمثل في النقاط التالية:³

- تطور وسائل الاتصالات الالكترونية مما سهل عملية نقل المعلومات عبر المسافات البعيدة.
- تطوير صناعة الحاسبات الالكترونية التي ساعدت على تخزين كم كبير من المعلومات وسهلت الوصول إليها.

- تطور التسويق المصرفي واعتماده على وسائل الاتصالات الحديثة كالانترنت.
- أن مخرجات نظم المعلومات التي ترد من المديرين في البنك تساهم في تحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وفي صنع القرارات الرشيدة وتجنب الوقوع في الأخطاء.
- كما أن نظام المعلومات الجيد يعطي للبنك ميزة تنافسية في السوق الاقتصادية، لأنه يمد الإدارة بالقدرة على التنبؤ بسياسات المنافسين واستخدام الاستراتيجيات المنافسة في الأوقات المناسبة.

9. خصائص نظم المعلومات المصرفية:

نظام المعلومات يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة (البنك) المتواجد فيها، بحيث يكون مؤديا لوظيفته التي طور لأجلها، والخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المصرفية لأن يكون فعالا وكفؤا وهي:⁴

¹ - محمد دباغية، إبراهيم خليل السعدي، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الحاسوبية في شركات التأمين -دراسة تحليلية في شركات التأمين الأردنية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2011، ص: 60.

² - سمر حبيب، قدرة نظام المعلومات الحاسبي في دعم استخدام أساليب قياس أداء المصارف العامة السورية (دراسة تحليلية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحاسبة، سوريا، 2010، ص: 28.

³ - لمى فيصل اسير، مدخل مقترح لرفع الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، اللاذقية، 2009، ص: 120.

⁴ - الحفناوي محمد يوسف، نظم المعلومات الحاسوبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 59.

- **الدقة:** تتمثل في مدى صحة المعلومات ودرجة خلوها من التقريب والخطأ في عرض الأحداث، أي أن المعلومات مستمدة من بيانات صحيحة ومن تقديرات مبنية على أسس علمية.
 - **الوقتية:** أن يزود الإدارة بالمعلومات المصرفية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
 - **الملائمة:** إذا كانت المعلومات المنتجة لا تؤثر في القرار أو مراحل صياغته فإنه لا معنى لإنتاجها وتوصف المعلومات بأنها ملائمة إذا كانت تيسر للقائم باتخاذ القرار مهمة المفاضلة بين البدائل المختلفة.
 - **المصادقية:** تكون المعلومات ذات مصداقية إذا اشتملت على الحياد والصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات وكذلك إمكانية مراجعتها وقياسها.
- ويمكن القول أن من أهم الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المصرفي لأن يكون فعال ما يلي:¹
- يجب أن يحقق نظام المعلومات درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية للأحداث الاقتصادية عند تحويلها إلى معلومات لخدمة الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنشأة.
 - أن يعمل النظام على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية المختلفة.
 - أن يكون لدى نظام المعلومات المصرفي القدرة على تزويد الإدارة بالمعلومات المصرفية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرار باختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
 - أن يكون النظام مرتبطاً مع النظم الأخرى في المنشأة بما يحقق التكامل فيما بين الأنظمة لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة لتوفير كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.
 - أن يكون لدى النظام القدرة السريعة والدقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها.
 - أن يكون النظام مقبولا لدى العاملين في المنشأة وتتوفر فيه درجة معقولة من الاقتناع بأهميته في عمل المنشأة.
- 10. أنواع نظم المعلومات المصرفية:**

تشمل نظم المعلومات المصرفية عدة أنواع كل نوع منها يؤدي وظيفة تخص المجال الذي ينتمي إليه، وذلك حسب المجالات الوظيفية المتخصصة في البنوك، وهي على النحو التالي:

¹ - القطاونة عادل محمد، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، أطروحة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005، ص: 49-50.

*** نظام معلومات التسويق البنكي:**

وهو عبارة عن هيكل متكامل ومتفاعل من الأجهزة والأفراد والإجراءات المصممة لتوليد تدفق منظم للمعلومات الناتجة عن معالجة البيانات للاستفادة منها في التخطيط للأنشطة التسويقية.

*** نظام المعلومات الائتماني:**

هو ذلك النظام الذي يقوم بتحليل البيانات المتعلقة بالنشاط الائتماني واستخلاص المعلومات الفعالة منها وإرسالها إلى متخذ القرار.

*** نظام معلومات صناعة الخدمة البنكية:**

هو نظام يختص بجمع المعلومات المتعلقة بالبنك من حيث الأنشطة الخدمية والإنتاجية المتنوعة والعلاقات بينه وبين البيئة الخارجية، ومعالجتها ونقل المعلومات إلى مراكز صنع القرار وفق الاحتياجات والتوقيت المطلوب.¹

*** نظام معلومات الموارد البشرية:**

هو ذلك النظام الذي يقوم بتحليل البيانات، معالجة وتخزين كل المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية.

¹ - حسين ذيب، فعالية نظام المعلومات المصرفية في دراسة حالات فشل الائتمان، دراسة حالة عينة من البنوك الناشطة في ولاية ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 82.

الفصل الثامن :

الصيرفة والبنوك الإلكترونية

الفصل الثامن: الصيرفة والبنوك الإلكترونية

تمهيد:

في خضم النمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية، أصبح موضوع الصيرفة والبنوك الإلكترونية يلقي اهتماما كبيرا من قبل المجتمع المصرفي الدولي بفعل تقديم خدمات مالية متنوعة من خلال استخدام تقنيات متطورة وتواكب التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال عالية المستوى، وبالتالي تقديم أفضل الخدمات بأكبر سرعة وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

1. نشأة البنوك الإلكترونية:

ترتبط نشأة وتطور البنوك الإلكترونية ارتباطا وثيقا بظهور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال "NTIC" والتي تعد شبكة الانترنت من أهم أشكالها، حيث مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ظهرت فكرة تقديم الخدمات البنكية عبر الإنترنت، ونفذت من قبل أحد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها انتشرت هذه الخدمة حول العالم لتغطي تقريبا جميع الدول في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها.

تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Bank Americard عام 1968 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء Carte Bleue من طرف ستة بنوك فرنسية. وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا Telecom France بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة Cartes à Mémoire لتصبح عام 1992 كل البطاقات البنكية بطاقات برغوثية Cartes à Puce تحمل بيانات شخصية لحاملها.¹ وفي سنة 1995 أنجزت nets cap برنامجا يسمح بدخول مواقع الويب فأصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة فظهر أول بنك افتراضي عبر الخط في أمريكا.

¹ - رحيم حسين، هوارى معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة البنكية والتحوليات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 317.

2. مفهوم الصيرفة الإلكترونية:

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها قناة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت لتوفير الفائدة بالنسبة لعملاء البنك وهذا ما ينتج عنه أيضا تحديات جديدة لسلطات البلد في تنظيم والإشراف على النظام المالي وفي تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وعرفت بأنها تطبيق لنظرية التوصيل الإلكتروني للمنتجات والخدمات المصرفية من خلال قنوات التوصيل الإلكترونية، حيث قامت البنوك الإلكترونية بتحويل أشكال تعاملها إلى أماكن الصراف الآلي ATM والصفقات الهاتفية، وسبب الدخول السريع لهذه التقنية هو كونها أكثر دقة وفعالية على مدار الساعة بغض النظر عن موقع العميل.¹

وتعرف أيضا على أنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة.

3. أنواع البنوك الإلكترونية:

يمكن التمييز بين ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية، والمتمثلة في:²

* **الموقع المعلوماتي (Informational):** يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني البنكي، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته البنكية.

* **الموقع الاتصالي (Communicative):** بموجبه يسمح البنك بتبادل اتصالي بينه وبين زبائنه ضمن بريد الكتروني، وأمثلة ذلك تعبئة استمارات أو تقديم طلبات وغيرها.

* **الموقع التبادلي (Transactional):** يمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

4. منافع الصيرفة والبنوك الإلكترونية:

تتمثل منافع الصيرفة والبنوك الإلكترونية فيما يلي:

¹ - حمزة فائق وهيب الزبيدي ، منار حيدر علي الغانمي، تطور الصيرفة الإلكترونية وأثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الإلكترونية (بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة التراث الجامعة، العدد 20، العراق، 2016، ص: 365-366.

² - حباية عبد الله، الاقتصاد البنكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 95.

– إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: تتميز الصيرفة الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طوال أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى سرية المعاملات والتي تزيد من ثقة العملاء.

– تقديم خدمات مصرفية متكاملة وجديدة: تتضمن الصيرفة الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطوراً عبر الوسائل الحديثة تميزها عن الأداء التقليدي مثل:

* إصدار النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.

* إمداد الزبائن بطريقة التأكد من أرصدهم لدى المصرف.

* تقديم طريقة دفع الزبائن للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً.

* كيفية إدارة المحافظ المالية من (أسهم وسندات) للزبائن.

* طريقة تحويل الأموال بين حسابات الزبائن المختلفة.

– خفض التكاليف: من أهم ما يميز الصيرفة الإلكترونية هو أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بأعمال الصيرفة التقليدية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل، فتبين نتائج المقارنة بين العمل المصرفي الإلكتروني والتقليدي بأن تكلفة تقديم الخدمات في القنوات الإلكترونية تقل بنحو ستة مرات عنها في القنوات التقليدية للعمل المصرفي، وأن نسبة التوفير في التعاملات المصرفية الإلكترونية تقدر بنحو 79% للمعاملات المصرفية عبر الانترنت عنها في الأنماط التقليدية.

– سرعة إنجاز الأعمال المصرفية: مع اتساع وسائل التقنية الحديثة وما أحدثته من سرعة في إنجاز الأعمال عن المصرفية، أضحت سهلاً على العميل الاتصال بالمصرف وأن يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر المصرف شخصياً لأداء نشاطه المطلوب.

– خدمات البطاقات: توفر الصيرفة الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، والإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى.

– **الدعم المعلوماتي الداخلي:** يساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال البنوك دعم العديد من العمليات الداخلية وتحسين جودتها، والذي ينعكس بدوره على العمليات المقدمة للعملاء، فإدخال التقنيات المتطورة يخفف كثيرا من أعباء العمل اليدوي المتكرر، ويسمح بتوفير الوقت والجهد واستغلاله في تحسين نوعية الخدمات المقدمة. كما تمكن القنوات الإلكترونية التي توفرها أجهزة الكمبيوتر الإمكانية لتبادل المعلومات بين الأنظمة الفرعية المختلفة وتحقيق التكامل فيما بينها ونقلها إلى أمانة استقبالها المختلفة، كذلك فإن وجود برامج وأنظمة مصرفية خبيرة تستخدم على مستوى مصالح ووحدات البنوك يعمل على توفير دعم محاسبي ومعلوماتي وتشغيلي متخصص حسب النشاط أو المجال المعني، ويعطي صورة دقيقة عن أبعاد ودلالات المعطيات المتوفرة.¹

حيث أن دور التقنيات الحديثة في دعم العمليات الداخلية يتجاوز مجرد معالجة الكم الهائل والمتنوع للمعلومات وتحليلها إلى كونه وسيلة مساعدة في وضع طرق جديدة للتسيير المالي، فالإمكانات المتقدمة للبرامج المتخصصة أتاح إدخال النظرة الاقتصادية الشاملة للمشروع وسهل من عملية اتخاذ القرار وتنفيذ الاستثمارات بالنسبة للبنوك. وعموما تتيح الصيرفة الإلكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

5. مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية:

هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات كوسيلة دفع وتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والبطاقات الذكية.

وتعرف أيضا على أنها عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط هاتفي أو شبكة ما أو بأي طريقة إلكترونية أخرى لإرسال البيانات، وتعتبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع الفرد دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها.

6. أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

وتتمثل أهم أنواع وسائل الدفع الإلكتروني في:

¹ - نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 04، العراق، 2011، ص: 41-42.

– البطاقات البنكية (البطاقات البلاستيكية): هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية تستعمل من طرف حاملها في شراء مختلف السلع والخدمات، دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف.

تنقسم هذه البطاقات البنكية إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

* **بطاقات الدفع:** تصدر من طرف البنوك أو شركات التمويل الدولية، بشرط وجود أرصدة فعلية للعميل في شكل حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

* **البطاقات الائتمانية:** هي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

* **بطاقات الصرف الشهري:** تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).

من أمثلة البطاقات البنكية التي تصدر من طرف المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر:

فيزا Visa internationale : تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.

ماستر كارد Master card internationale : هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقتها مقبولة لدى أكثر من 9,4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.

أمريكان إكسبرس American Express : هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف.

– **النقود الالكترونية:** عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة بالقيام بمدفوعات لمتعهدين من غير إصدارها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما. وعليه تمثل النقود الالكترونية وحدات ذات قيمة نقدية

مقدرة ومخزنة الكترونيًا يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته ومن أهم خصائصها: السرعة، الأمان، السهولة وقلة التكاليف.¹

– **الشبكات الإلكترونية:** تعتمد فكرة الشبك الإلكتروني على وجود وسيط (بنك) والذي يشترك فيه البائع والمشتري، حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما لإتمام عملية التخليص، مع تحديد التوقيع الإلكتروني وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكتروني.²

– **البطاقات الذكية:** تماشيا مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية. إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية.

7. مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية:

تتمثل مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية فيما يلي:³

أولاً: مزايا وسائل الدفع الإلكترونية:

ويمكن تحديدها من خلال العناصر التالية:

* **بالنسبة لحاملها:** تعطي لحاملها عدة مزايا من أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تعطيه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع وغيرها.

* **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و البنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2014، ص: 91.

² معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي 'احتمية تطوير الخدمات المصرفية'، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 199.

³ مداح عرايبي الحاج، برك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، العدد 2، مجلة الاقتصاد الجديد، شلف، جانفي 2010، ص: 69.

* بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحصل عليها المصارف والمؤسسات المالية.

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الالكترونية:

ويمكن تحديدها من خلال العناصر التالية:

* بالنسبة لحاملها: من مخاطر استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

* بالنسبة للتاجر: بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء.

* بالنسبة لمصدرها: من أهم الأخطار التي يواجهها مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل المصدر نفقات ضياعها.

8. مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية:

تتحقق مجموعة من المزايا والعيوب من خلال الصيرفة الالكترونية، أهمها:

أولا: مزايا الصيرفة الالكترونية:

يتم تقسيم مزايا الصيرفة الالكترونية إلى جزأين أساسيين كما يلي:

1- مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنك:

وتعتبر البنوك الأكثر استفادة من مزايا البنوك الإلكترونية ومن أهمها¹:

- تمكن التكنولوجيا البنوك من استغلال البيانات المتوفرة لديها حول عملاءها وتحويلها إلى معلومات كاملة ومفيدة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات.

- زيادة حدة المنافسة بين البنوك، التي تدفعها إلى التغلغل في أسواق جديدة ومن ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.

¹ - بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية: حتمية أم ضرورة بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، مقال متوفر على الرابط التالي: <https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba>، تاريخ الاطلاع:

2024/06/20، على الساعة: 15:33.

- إيجاد الولاء المصرفي للزبائن الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، وجلب زبائن مرتقبين من جهة أخرى.
- تقليص تكاليف إجراءات التعاملات البنكية كاستخدام الأوراق، الوقت والجهد في البنوك لإنهاء معاملات العملاء، الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة الكلية التي تقوي الميزة الإستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي.
- تزيد الميزات التنافسية للبنوك حيث يحاول كل بنك نجاح التميز بها في خدماته، فاتصال الزبون ببنكه عبر الإنترنت يزيد حسب جودته وسرعته من التميز البنكي للجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

2- مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للزبون:

- تسهيل طلب الخدمة في كل وقت ومكان، توفير الوقت والجهد والتكلفة، دقة العمليات المحاسبية، تحقيق سرية حسابات الزبائن، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال أهم النقاط التالية:
- تتوفر خدمات الصيرفة الإلكترونية في أوقات غير محدودة 24/24 ساعة وفي كل أيام الأسبوع أي 7 أيام/7 أيام، فيصبح الزبون في غنى عن التنقل إلى محل البنك أوقات دوامه، كما أن الزبون قد تعترضه رغبات مفاجئة وفي ظروف زمنية خارج أوقات عمل البنك، ما يجعل الصيرفة الإلكترونية حلا لهذه الحالات الطارئة.
- الوظائف المقترحة من خلال التطبيقات المحمولة التي يوفرها البنك على موقعه للزبائن، تتيح للزبون عدة خيارات للحصول على خدمات البنك حسب تطلعاته وأذواقه، كما أن هذه التطبيقات تطورت كثيرا لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة، ما تجعل الزبون أمام خدمات مصرفية عديدة ومتنوعة مقترحة على موقع البنك.
- إن الصيرفة الإلكترونية تجعل من العامل الجغرافي أقل أهمية بالنسبة للصناعة المصرفية، فالزبون الذي يستفيد من خدمات الصيرفة الإلكترونية يكون في غنى عن الانتقال إلى مكان عمل البنك، وذلك من خلال استخدام شبكة الاتصال التي تربطه بالبنك، واستعماله لجهاز الحاسوب المتزلي أو جهاز التليفون المحمول، فلقد أصبح باستطاعة الأفراد الحصول على بعض الخدمات التي تقدمها بنوك عالمية عبر الأنترنت و هم داخل أوطانهم.

ثانيا: عيوب الصيرفة الإلكترونية:

ويمكن حصر أهم السلبيات الصيرفة الإلكترونية في النقاط التالية:¹

¹ - محمد إبراهيم أبو هيجاء، التحكيم بواسطة الأنترنت، الدار العلمية الدولية ومكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 89.

- يتعين على المستخدم أن تكون له القدرة والراحة لاستخدام الكمبيوتر.
- يتطلب العمل بارتياح وبنجاح من المستخدم، استثماره لوقت معين للتعلم.
- تغير البرامج أو تغير البنك يتطلب جهد لإعادة إدخال معلومات جديدة، ولكن هذا لا يعني زبائن المصارف التي تعتمد على أنظمة الأنترنت.
- ويمكن إضافة بعض العيوب التي ترافق عمليات الصيرفة الإلكترونية، والتي يمكن إدراجها تحت إشكالية موحدة، ألا وهي إشكالية التوصيل، التي يمكن أن تصادف فئات من الزبائن نذكر من بينهم الآتي:
- فاقد البصر ومحدود النظر: إن الصيرفة الإلكترونية تعتمد كثيرا على أجهزة الإعلام الآلي والهواتف المحمولة وبعض الأجهزة الأخرى، وبالتالي يصعب الأمر على هذه الفئة لاستخدام هذه المنافذ، التي لا بد من قراءة محتوى البرامج المعروضة على تلك الأجهزة.
- الفئات العمرية الكبيرة (الشيخوخة): هذه الفئة نجد فيها من نظره ضعيف، ومن ذاكرته ضعيفة، وبالتالي سيجد معوقات لاستعمال خدمات الصيرفة الإلكترونية، خاصة إذا كان موقع البنك لا يتوفر على خدمة تكبير النص zoom، وكذلك في حالة نسيان الرقم السري.
- المعاقين حركيا: من المعلوم أن الاستفادة من خدمات الصيرفة الإلكترونية يتطلب استعمال الأيدي في تشكيل الأرقام وكتابة الأحرف، هنا تبرز إحدى سلبيات هذه الخدمات عندما يطلبها معاق.
- ذوي المستوى المعرفي الضعيف: هذه الفئة كيف يمكن لها الاستفادة من خدمات الصيرفة الإلكترونية، والتي تتطلب مستوى معرفي سهل ويساعد على التواصل مع معطيات ومعلومات الخدمة المصرفية المتاحة.

9. مخاطر الصيرفة الإلكترونية:

وتتمثل أهم مخاطر الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:

- **مخاطر الاحتيال:** وتتمثل في تقليد برامج الحواسيب الإلكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الإلكترونية.
- **مخاطر قانونية:** تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة.

- مخاطر تكنولوجياية: ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وإن عدم إلمام موظفي البنوك بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الالكترونية بشكل صحيح.
- المخاطر التقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الالكترونية.
- مخاطر فجائية: مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم - الدفع والتسديد- يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعت الاستقرار المالي في السوق.
- مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الالكتروني: قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

الفصل التاسع :

الشمول المالي

الفصل التاسع: الشمول المالي

تمهيد:

في إطار الانعكاسات والتحويلات الحاصلة في الآونة الأخيرة في المنظومة المصرفية الدولية، أصبح يطفوا إلى الوجود موضوع الشمول المالي، نظرا لما ينطوي عليه من تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية بتوفير برامج توعية للمستهلك المالي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين ومديري المشروعات من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم، وعليه تمكين فئات المجتمع من استخدام مختلف الخدمات المالية والعمل على تقديمها بجودة مناسبة وبأسعار معقولة.

1. تعريف الشمول المالي:

يتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل في تعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد. تعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم¹.

يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبى احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

ويعرف بأنه إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض)، أو العمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب)، من خلال تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة عبر القنوات المالية الرسمية.

وعرفه البنك الدولي بأن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، دفعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة².

¹ - نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية - الشمول المالي -، السلسلة الثامنة، العدد7، الكويت، فبراير 2016، ص:

1.

² - فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص: 473.

وعرفته المنظمة الدولية (OECD) وشبكة التشقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"¹.

2. تطور مفهوم الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية حول الخدمات المالية بجنوب شرق بريطانيا تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك في التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة²، ووفقاً لبيانات منظمة ال (OECD) فإن هناك 23 دولة قامت بتطوير استراتيجيات وطنية، وهناك 24 دولة قامت في السنتين الأخيرتين بتطوير استراتيجيات وطنية وفقاً لمبادئ تحقيق الشمول المالي التسعة الصادرة عن مجموعة ال G20.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة، وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، ويذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى

¹ - مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص: 3.

² - بوقرة كريمة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجاً-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة ميله، الجزائر، 2020، ص : 145.

حاليا العديد من دول العالم الثالث والدول المتقدمة إلى تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية¹.

3. أهمية تعزيز الشمول المالي:

ويمكن تناولها في النقاط التالية:

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:

يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

- تعزيز استقرار النظام المالي:

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:

أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

¹ - رفيقة صباغ، سليمة غرزوي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة،

بومرداس، الجزائر، 2020، ص: 515.

- أتمتة النظام المالي:

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.¹

4. خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشتمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، ومكاتب البريد وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.²

يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها، مما يمكنها على سبيل المثال من الحصول على الأموال اللازمة لاستكمال مراحل التعليم أو تأسيس مشروعات تخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وخفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

¹ - معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، إضاءات: نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة العدد 7، الكويت،

فبراير 2016، ص: 2.

² - فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص: 477.

5. أبعاد الشمول المالي:

إدراكا لأهمية الشمول المالي سواء في مكافحة الفقر أو في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة فقد ازداد الاهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الخاصة به. ونظرا لعدم توفر البيانات ذات الموثوقية العالية التي تغطي المكونات الرئيسة لتنمية الشمول المالي أمرا ضروريا لتنفيذ هذه السياسات ورصد تأثير تلك المبادرات، فضلا عن كونها الأساس الذي تستند إليه أهداف الشمول المالي، فقد وافق قادة مجموعة العشرين (G20) في قمة Cannes Summit على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي (GPII) لدعم الجهود الخاصة في مجال البيانات الدولية والوطنية للشمول المالي.

وفي قمة Los Cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPII)، التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسة هي:

أ. الوصول للخدمات المالية:

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، و يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

وتكمن مؤشرات القياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.¹

¹ - صورية شني، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص: 109.

ب- استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.¹

ومن بين مؤشرات قياسها:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.²

ج- جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي ذاته حيث أنه على بعد 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتغال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم

¹ - حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص: 12.

² - بهناس العباس، رسول حميد، بيسيطة بلعباس عز الدين، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2019، ص: 216.

الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية. بعد الجودة للاشتغال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وهناك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة وهي كالتالي:

– **القدرة على تحمل التكاليف:** يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال: معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهضة الثمن.

– **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي، وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

– **الراحة والسهولة:** يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية: نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية، متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

– **حماية المستهلك:** يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

– **التشقيف المالي:** يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

– المديونية: تعتبر سمة هامة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

– العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال: نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي، مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.¹

6. أهداف الشمول المالي:

وتكمن أهداف الشمول المالي في أبرز الجوانب التالية:

– يسعى المجتمع الدولي لتحقيق هدف الشمول المالي لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 2015.²

– تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.³

– تسعى معظم الدول إلى تحقيق الشمول المالي خاصة وأنه يوجد 1.7 مليار شخص حول العالم لا يتاح لهم فرص النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية.⁴

¹ – حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص: 14.

² – البنك الدولي، "الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء"، متاح من خلال الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

³ – رفيقة صباغ، سليمة غزوي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة،

بومرداس، الجزائر، 2020، ص: 517.

⁴ – البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص تلك التي تتعلق بتعرف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقه وواجباته.¹
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.²

7. العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

من شأن الشمول المالي أن يتيح للعملاء والمشروعات الحصول على خدمات مالية من خلال قنوات رسمية آمنة وموثوقة لضمان عدم لجوء العملاء والشركات للخدمات المالية غير الرسمية، التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف و التي قد تعرضهم لمخاطر الاحتيال أو تنفيذ معاملات مالية غير مشروعة . كما يعمل الشمول المالي على الحد من تسرب المدخرات خارج القنوات المالية الرسمية ، وكلها عوامل تساعد على ضمان الاستقرار المالي.

8. دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

تقوم البنوك المركزية بدور هام في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها.
- الموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الالكترونية والعمليات المالية الأخرى.
- إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع.
- تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية.

¹ - بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص: 04.

² - حنين محمد بدر عجور، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

9. المبادئ العشرة حول حماية المستهلك في مجال الخدمات المالية:

وتتمثل هذه المبادئ من خلال:¹

- المبدأ الأول: أن تكون حماية المستهلك جزء لا يتجزأ من الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي.
- المبدأ الثاني: يتعين وجود هيئات رقابية ذات كيان قائم تعنى بحماية المستهلك في تعاملاته المالية.
- المبدأ الثالث: المعاملة المنصفة والعادلة للمستهلكين.
- المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية.
- المبدأ الخامس: الثقافة والوعي المالي.
- المبدأ السادس: مسؤولية السلوك المهني لمقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين حيث يتعين عليهم أن يضعوا خدمة ومصلحة المستهلك كهدف يسعون لتحقيقه كما أنهم مسؤولون عن دعم وحماية المستهلك المالي.
- المبدأ السابع: حماية أصول المستهلك من الاحتيال أو سوء الاستخدام.
- المبدأ الثامن: حماية بيانات وخصوصية المستهلك.
- المبدأ التاسع: إدارة ومعالجة الشكاوى.
- المبدأ العاشر: ضمان المنافسة.

¹ - اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "حماية المستهلك في الخدمات المصرفية"، 2012، ص: 7.

الفصل العاشر :

الأزمات المالية والاستقرار المالي

الفصل العاشر: الأزمات المالية والاستقرار المالي

تمهيد:

لقد أدت عمليات التحرر والانفتاح المالي والاقتصادي إلى حدوث تراكمات كبيرة وأوضاع خطيرة تهدد سلامة الأنظمة المالية الدولية بفعل أثر انتقال العدوى لتتحول إلى أزمات مالية عالمية حيث تضع العالم على حافة الركود الاقتصادي يتبعها خيارات في العديد من المؤسسات المالية التي يمتد أثارها إلى قطاعات أخرى. وهذا ما شكل اختبارا كبيرا للاستقرار المالي باعتباره الركيزة الأساسية لقيام أي نظام مالي، حيث يواجه هذا الأخير تحديا في الحفاظ على استمرار الأنشطة الاقتصادية بشكل مرن وفعال في ظل وقوع الأزمات المالية. وبالتالي يعمل الاستقرار المالي على إعداد النظام المالي لاستيعاب وامتصاص الاضطرابات المالية ومنع انتقال أثارها إلى قطاعات أخرى.

أولا: الأزمات المالية

1. مفهوم الأزمة:

تعرف الأزمة عموما بأنها خلل مفاجئ لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، فهي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله. بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديًا، ونفسيًا، وسلوكيًا.¹

وتعرف الأزمة أيضا على أنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولا خطيرا وكبيرا في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة، وفي ظل الأزمة فإن الأمور لا تسير في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل.²

2. مفهوم الأزمة المالية:

تعرف الأزمة المالية على أنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام البنكي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة

¹ - محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشرعية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص: 8.

² - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 17.

وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.¹

إن الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة مالية أو سعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

كما تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب مالي يعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية، وتختلف الأزمات من حيث درجة الاتساع والشمول وكذلك درجات التشابك والتعقيد.²

3. خصائص الأزمات المالية:

تكمن الخصائص الأساسية للأزمات المالية في النقاط التالية:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات الكافية عنها.
- جسامة التهديد والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة.
- مفاجئة فهي حدث غير متوقع سريع وغامض.
- مربكة فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم اليقين في البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.

¹ - عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 200.

² - عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص: 23.

- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها مما يوجد صعوبات همة في السيطرة على الموقف وإدارته، وتكون هذه الصعوبات إما إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية ... الخ.
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.

4. أنواع الأزمات المالية:

يتم تصنيف الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي كالتالي:

* الأزمة المصرفية:

تحدث عندما يتعرض المصرف إلى طلب مرتفع ومفاجئ من المودعين لسحب ودائعهم، فمن المعروف أن المصرف يستخدم جزءا كبيرا من هذه الودائع في عمليات الإقراض ومزاولة الأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها، ويحتفظ بنسبة محددة لتلبية طلبات السحب اليومية العادية ويتعرض المصرف إلى أزمة مصرفية حقيقية عندما يكون الارتفاع المفاجئ في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب.¹

وينتج عن هذه الوضعية حالة من التخوف والشك وترزعزاع الثقة في البنوك من قبل المودعين الذين تزيد مطالبهم وهو ما يوقع البنك في أزمة سيولة خانقة تضطره للاقتراض من البنوك الأخرى والتي تمتنع بدورها عن مساعدة بعضها البعض خوفا من الإصابة بالعدوى من الأزمة، وفي ظل هذه الوضعية يكون على المقرض الأخير التدخل لتجنب إفلاس هذه البنوك والوقوع في أزمة مصرفية.

حيث تظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع من قبل المودعين، وإذا لم يستطيع البنك تغطية ومواجهة طلب سحب الودائع وحدثت أزمة سيولة لدى البنك وانتشرت إلى بنوك أخرى تسمى هذه الحالة أزمة مصرفية، وإذا حدث العكس أي رفض البنك تقديم قروض خوفا من عدم قدرته على الوفاء بطلبات السحب رغم توفر ودائع لديه تحدث أزمة في الإقراض وتسمى أزمة ائتمان، وشهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المصرفية منها انهيار بنك Bear Stearns وبنك الولايات المتحدة Bank of United States عام 1931 في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك Overend & Gurney في بريطانيا.

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

* أزمة العملة وأسعار الصرف:

وتسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات وهي عبارة عن ذلك الانخفاض الشديد في القيمة الإسمية للعملة، إذ يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاري عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً أو إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد.¹

أي أن أزمة العملة تحدث نتيجة التغيرات في أسعار الصرف بسرعة كبيرة وبشكل مبالغ فيه مما يؤثر على قيمة العملة وذلك بفعل هجمات المضاربة القوية على العملة وهو ما يرغب البنك المركزي على التدخل للحفاظ على قيمتها وحمايتها من الانهيار وتجنب ما يمكن أن يحدث من آثار سلبية على ميزان المدفوعات.

* أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات):

تظهر عند حدوث هبوط حاد في أسعار الموجودات المالية للأسواق كالأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية المستخدمة في الأسواق المالية خصوصاً بفعل ظاهرة الفقاعات الناتجة عن حدة المضاربة والتي تتكون بسبب ارتفاع أسعار الأصول بشكل مبالغ فيه يفوق قيمتها العادلة وذلك بسبب مثلاً شراء الأصل بهدف الحصول على الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. وعندما يصبح هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل يبدأ سعره في الهبوط لتبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار وهو ما يحدث الأزمة.

تحدث العديد من الأزمات في الأسواق المالية نتيجة لما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأسهم هو تحقيق الربح الناجم عن ارتفاع سعره وليس قدرة الأصل على توليد الدخل وفي هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع هذا الأصل فيبدأ سعره بالهبوط وعندها تبدأ حالات الذعر والخوف في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.²

¹ - أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، 2001، ص:

12.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الديون البنكية المتعثرة والأزمة المالية البنكية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 191.

أضف إلى ذلك أن هذه الأزمة تحدث نتيجة الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة والتي تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية للأفراد والشركات والذي بدوره يؤدي إلى اختلال ميزانية البنوك ويجعل من الصعوبة على المودعين أن يعرفوا فيما إذا كانت البنوك قادرة على دفع مستحقاتهم من الأموال فيندفعون لسحبها وهو ما يوقع البنوك في أزمة السيولة فيقل منحها للقروض ومن ثم انخفاض درجة النشاط الاقتصادي، فالارتفاع الحاد في أسعار الفائدة يعتبر عاملاً مهماً في حدوث الأزمة المالية.

5. أسباب الأزمات المالية:

ومع اختلاف صور الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة و تأثير تلك الأزمات، نحدد:

* عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية:

حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والافلاس. فعلى سبيل المثال حين تتيح البنوك سحب الودائع في أي وقت بينما تتوسع في الإقراض طويل الأجل - كالقروض لتمويل شراء العقارات مثلاً - فهي بذلك تتحمل مخاطر مالية مرتفعة. كذلك الحال بالنسبة للدول، فكثير من الاقتصادات النامية تلجأ إلى إصدار سندات قيمتها الاسمية بقيمة بالدولار أو اليورو، وهو ما قد يؤدي إلى عدم تناسب القيمة الاسمية لالتزاماتهم - أي السندات المصدرة - وأصول تلك الحكومات المتمثلة في الضرائب المحصلة بالعملة المحلية. وفي تلك الحالة تظهر إمكانية حدوث ما يسمى بحالة التعثر عن سداد الالتزامات أي تعجز تلك الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها من العملة الأجنبية عند استحقاق تلك السندات.

* أثر العدوى:

أو ما يسمى Contagion Effect أي انتقال الأزمات المالية - مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم - وانتشارها في دول أخرى. ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لانتشار غير مباشر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصادات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

* التحرر المالي غير الوقائي:

إن تحرير السوق المالي المتسارع غير الحذر وغير الوقائي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، و يترافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية.¹

* عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات المالية الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة.²

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، ويقدر ما بين 50% إلى 65% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وأكدت دراسات مختلفة هذه الحقيقة، وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا. وذكرت الدراسة أن وقوع الأزمات

¹ - أنظر المراجع:

- عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، متوفر على الرابط:

<http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc>

- خليل حسين، "السياسات العامة في الدول النامية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص: 122.

² - كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، مداخلة بعنوان تقوم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص: 05.

المالية كان نتيجة ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.¹

* تشوه نظام الخوافز:

إن أي نظام صمم للحد من الصدمات والأزمات المالية، لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذا السلطات الإشرافية بأن هناك شيئاً ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعاً في العمل بالطريقة التي تتفق والتزامهم حيث تدل التجارب العالمية أن الإدارة العليا في المصارف وقلة خبرتها من الأسباب الأساسية للأزمات المالية أو في الحد من آثارها.²

* العولمة المالية:

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية من أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، وهذا يعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي يخضع للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي، وأهمها العولمة المالية والتي تعرف بالاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي أو التراكم المضطرب في رأس المال وتعني زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي.³

* اضطرابات القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز سوق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية وكذلك الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق، حيث يؤدي التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي

¹ - التوني ناجي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأفطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004، ص: 04.

² - عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 06.

³ - زعزوع زينب، العولمة والأزمة المالية العالمية، جامعة مصر للعلوم الحديثة والآداب، مصر، 2010، ص: 04.

أو التجاري، كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية، وعموما تتضح اضطرابات القطاع المالي من خلال:¹

– **عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:** حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خاصة من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات الحاضرة والعاجلة.

– **تحرير مالي غير وقائي:** يؤدي التحرير المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق إلى حدوث الأزمات المالية.

– **تدخل الدولة في تخصيص الائتمان:** من المظاهر المشتركة للأزمات المالية هو الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية.

– **ضعف النظام المحاسبي والرقابي التنظيمي:** من بين العوامل التي أدت إلى حدوث أزمات مالية في معظم الدول هو ضعف النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة البنك الائتمانية.

6. النظريات المفسرة للأزمات المالية:

هناك العديد من النظريات المفسرة للأزمات المالية يمكن إيجازها كالتالي:²

* نظرية انفجار الفقاعة:

تعرف بالفقاعة السعيرية والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربات، وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة على نحو غير مبرر، ومن ثم تبدأ حالة الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أم في القطاعات الأخرى، ويحدث الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول المالية والمادية نتيجة انفجار الفقاعة، والناجئة عن بيع وشراء كميات كبيرة من نوع أو أكثر من الأصول والأسهم والعقارات بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية، كما حدث في فقاعة العقارات الأمريكية عام 2007.

¹ – عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009/2010، ص: 08-09.

² – السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص:

*** نظرية مينسكي:**

تدور هذه النظرية في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن الاقتصاد يمر بالدورات الاقتصادية من الكساد ولغاية الراج، وبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة، وهو ما يسمى بالتمويل المتحوط. أما في مرحلة النمو فتبدأ التوقعات المتفائلة بتحقيق الأرباح وتبدأ الشركات بالحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على السداد، وتنتقل عدوى التفاؤل إلى السوق المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كافٍ أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ومع حدوث أزمة مالية لدولة معينة يبدأ القطاع المالي بالإحساس بالخطر، وهذا يؤثر على قدرة الشركات على السداد، وتبدأ الأزمة المالية والتي تتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث الكساد.

*** نظرية المباريات:**

تفترض هذه النظرية وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون والمستثمرون)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان متأثراً بتوقع مستثمرين آخرين، يعني يكون قرار شراء الأصل بناءً على التوقع بأن قيمة الأصل ستزداد، بينما في أحيان أخرى يتخذ المستثمر القرار نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ القرار ذاته.

*** نظرية الأحق الأكبر:**

تحدث نتيجة أفعال المضاربين بشراء أصول بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية لاعتقادهم بأنهم سوف يبيعوا تلك الأصول بأسعار مرتفعة لمضاربين آخرين (حمقى)، وتستمر الفقاعة طالما بقي حمقى عندهم الاستعداد لشراء الأصول بأسعارها العالية، وتتوقف الفقاعة عند آخر أحق (الأحق الأكبر)، الذي لن يجد من يشتري منه الأصل بسعر مرتفع.

*** نظرية الجشع:**

طبقاً لهذه النظرية فإن المستثمرين سوف يميلون إلى استقراء العوائد الاستثنائية لطائفة معينة من الأصول، وهو الأمر الذي يجعلهم يستمرون في المزايدة على شراء الأصول الأكثر خطراً للحصول على أقصى عائد.

*** نظرية القطيع:**

تقوم هذه النظرية على ميل المستثمرين بالشراء والبيع في اتجاه السوق، ويلعب المستثمر المحلي والأجنبي دورا هاما في تفجير الأزمة المالية، وتشير الدراسات إلى أن المستثمر المحلي هو أول من يهرب عند حدوث الأزمة لأنه لديه معلومات أكبر من المستثمر الأجنبي، وفي الغالب فإن المستثمر الأجنبي يتبع المستثمر المحلي، أي أن المستثمرون الأجانب يكونون عرضة لسلوك القطيع أكثر من المستثمرين المحليين.

*** نظرية السيولة الزائدة:**

تلعب السيولة الزائدة الناتجة عن زيادة الدخول أو سهولة الائتمان من الأجهزة المالية إلى التشجيع على شراء الأصول عالية السعر، وهذا يعني أن تطارد كمية كبيرة من الأموال عددا محددا من الأصول المالية.

*** نظرية أثر العدوى:**

أي انتقال الأزمات المالية والخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم وانتشارها في دول أخرى.

ثانيا: الاستقرار المالي**1. مفهوم الاستقرار المالي:**

يعرف الاستقرار المالي على أنه تجنب وقوع الأزمات المالية، لأن الأزمة المالية هي فقدان الثقة في عملة بلد ما أو أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد.¹

يعرف المصرف المركزي الألماني الاستقرار المالي على أنه: "حالة مستقرة يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الرئيسية بكفاءة، كتخصيص الموارد وتوزيع المخاطر، فضلا عن تسوية المدفوعات، ويكون قادرا على أدائها حتى في حالة الصدمات وأوضاع الإجهاد أو فترات التغيير الهيكلي العميق".²

يعرف الاستقرار المالي أيضا على أنه العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز، بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.³

¹ - مشتاق محمد السباعي، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي المصرفي الإسلامي، العدد 2، المجلد 2، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2012، ص: 70.

² - مصطفى العرابي، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي، العدد 15، المجلد 02، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 3، 2016، ص: 08.

³ - أحمد مهدي بالوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي - تحليل تجريبي - مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 02، المجلد 21، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص: 70.

كما عرفه غاري شينازي (Garry J. Schinasi)، والتي أوضح فيها معالم استقرار النظام المالي " يمكن القول أن النظام المالي هو في نسق مستقر، إذا كان قادرا على تسهيل (عوض عن إعاقه) الأداء الاقتصادي، وكذلك قادرا على تشتيت الاختلالات المالية الناجمة عن التطور الطبيعي، أو ناجمة عن أحداث سلبية غير متوقعة".¹

2. عناصر الاستقرار المالي:

حسب Michael Foot، يكون النظام المالي في حالة استقرار إذا توافرت العناصر التالية:²

* الاستقرار النقدي؛

* الثقة في عمليات الوظائف الأساسية للمؤسسات والأسواق المالية؛

* عدم وجود تغيرات في أسعار الأصول الحقيقية والمالية، والتي من شأنها أن تؤثر في الاستقرار النقدي.

أ- الاستقرار النقدي:

يعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود، ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدم أو بنسبة صفر، لأن ذلك قد يوقع في الانكماش. والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار، أي بتغيرات قابلة للتوقع دون مفاجآت.³

ويمكن للاستقرار في مستويات الأسعار أن يساهم في استقرار النظام المالي، بحيث يمنع التشنجات في الأسواق المالية، ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.

فاستقرار الأسعار يسهل من تحديد التغيرات النسبية في الأسعار، مما يسمح للمستهلكين والشركات باتخاذ قرارات الاستهلاك والاستثمار على أساس متين، مما يمكن من التخصيص الفعال للموارد، كما أن الاستقرار في الأسعار يطمئن المستثمرين بشأن التضخم، مما يخفف من علاوات مخاطر التضخم، وبالتالي يحفز على

¹ - Garry J. Schinasi, Defining financial stability, IMF Working Paper (WP/04/187), International Monetary Fund, October 2004, p :8.

² - Michael Foot, What is financial stability and how do we get it?, The Financial Services Authority, United Kingdom, disponible le: 14/08/2024 sur: <http://www.fsa.gov.uk/Pages/Library/Communication/Speeches/2003/sp122.shtml>

³ - حازم البيلوي، " الاستقرار النقدي "، مقال متوفر على الرابط:

<http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID= 158>، تاريخ الاطلاع:

2024/08/15، على الساعة: 03:19.

الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار في الأسعار يخفض من احتمال تحويل الأفراد أو الشركات لمواردهم من توظيفات منتجة إلى أخرى غير منتجة بحثاً عن ملجأ من التضخم.¹

ب- الثقة في المؤسسات والأسواق المالية:

تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي، سواء بين المؤسسات المالية وعملائها، أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها.

وللثقة ضمن النظام المالي شكلين هما:

– **الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها:** حسب Michael Foot، لا يمكن أن يكون هناك استقرار مالي في فترة إفلاس البنوك أو إذا كانت القنوات الطبيعية للادخار والإقراض تعاني من خلل.² وهذا الخلل في قنوات الادخار والإقراض ينشأ بسبب فقدان الثقة من قبل الأفراد والمؤسسات غير المالية في المؤسسات المالية، ففقدان عملاء البنوك الثقة فيها يؤدي إلى اندفاعهم لتحويل ودائعهم من مجرد أرقام في سجلات البنوك إلى سيولة أو نقود ملموسة، مما يضع البنوك في وضع حرج في حالة موجات السحب الكبيرة، ويهددها بالإفلاس وقد يستحيل الخروج من هذا الوضع إلا بتدخل السلطات.

تنشأ أزمة الثقة في المؤسسات المالية لسببين: الأول يتعلق بانعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات المالية على أداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها. مما لا شك فيه أن الثقة العامة في المؤسسات المالية وفي السلطات التي تعمل على تنظيمها أمراً مهماً جداً للاستقرار المالي، ذلك لأن كل اضطراب مالي عادة ما يرتبط بأزمة ثقة.

– **الثقة بين المؤسسات المالية:** هناك ترابط كبير بين البنوك، حيث أن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها، فالسوق بين بنكية (Interbancaire) توفر الائتمان قصير الأجل بين البنوك، وتضمن استمرارية عمل القطاع البنكي ومن ثم النظام المالي ككل، فقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الائتمان فيما بينها، ويؤدي إلى تعطل هذه السوق ويهدد النظام المالي ككل.³

¹ - Banque Centrale Européenne, les bienfaits de la stabilité des prix, disponible le 15/08/2024 sur : http://www.ecb.int/ecb/educational/facts/monpol/html/mp_003.fr.html

² - Michael Foot, Op cit.

³ - موسى مبارك خالد، "صيف التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012-2013، ص: 148.

ج- استقرار أسعار الأصول المالية:

تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات:

- تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة؛
- تغير أسعار الأسهم، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة، مما يؤثر في الرغبة في الاستثمار؛
- التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم إنفاقها؛
- التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.¹

لذلك فإن استقرار أسعار الأصول المالية يعتبر مهما للنشاط الاقتصادي، وتأثيرها على الأداء الاقتصادي قد يكون كبيرا في حالة الاختلالات الكبيرة في تسعير الأصول. يمثل الأصل المالي وعد بعائد في المستقبل، وسمته الأساسية أن تحديد سعره يعتمد على توقعات مرتبطة بمصدر هذا الأصل المالي، فسعر الأصل المالي يعكس متوسط توقعات مجموع الفاعلين في السوق المالي لمستقبل مصدر الأصل المالي.²

في الواقع أن تسعير الأصول المالية في السوق المالي يعتمد على قانون العرض والطلب، والذي بدوره يخضع لمجموعة من العوامل تؤثر على قرارات الفاعلين في السوق المالي، على غرار المعلومات المتاحة، والتدفقات المالية المستقبلية الناتجة عن هذه الأصول والتي بدورها تعتمد على أداء المؤسسة وسياساتها في توزيع الأرباح، إذا تعلق الأمر بالأسهم، وبالرغم من أن السوق المالي الكفاء يساعد على نشر المعلومات، فإن التقليد قد يؤدي إلى تحكم الفاعلين الأقل إعلاما في السوق، مما يؤدي إلى سوء تسعير الأصول المالية ونشوء الفقاعات.

ويمكن القول بوجود فقاعة سعرية إذا تجاوزت أسعار الأصول المالية بشكل كبير القيمة الأساسية المقدرة لهذه الأصول. ولكن ليس من السهل تحديد وجود فقاعة سعرية، فإذا أمكن ذلك كان من الممكن تفادي انفجارها، وانفجار الفقاعة المالية يعني انهيار أسعار الأصول المالية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال القنوات الأربعة المذكورة سابقا.³

لكن الاعتماد على القيمة الأساسية لتحديد سعر الأصل المالي، يكون ذا أهمية إذا كان هدف المستثمر هو الاحتفاظ بالأصل المالي، أو كان السوق المالي أقل سيولة، غير أن الواقع هو خلاف ذلك، فحسب دومينيك

¹ - Michael Foot, Op cit.

² - Le cercle turgot, Repenser la planète finance, Groupe Eyrolles, Paris, 2009, p :75.

³ - موسى مبارك خالد ، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

بليون Dominique Plihon فإن القطاع المالي ممثل في الأسواق المالية يتصف بقصر الأفق والتغير السريع وقلة الصبر لدى المستثمرين، في حين أن القطاع الاقتصادي الحقيقي يتصف ببطء التحولات،¹ وتركز الأسواق المالية الذي يزيد من عمق السوق، فإنه يزيد كذلك من سيولة السوق مما يقلل من أهمية القيمة الأساسية في تحديد سعر الأصل المالي حيث يصبح تقييم الفاعلين للأصل المالي يعتمد على التحركات الأخيرة لأسعار الأصول أكثر من اعتماده على القيمة الأساسية، مما يفتح الباب للتقليد بين الفاعلين.² وما يزيد كذلك من تفاقم هذا الوضع ما يعرف بالمرسع المالي وهو الاستمرار في تقديم قروض من أجل المضاربة في أسعار الأصول المالية، والذي من شأنه أن يوفر سيولة كبيرة في الأسواق المالية.

3. أهمية الاستقرار المالي:

يعتبر الاستقرار المالي أمرا حيويا بالاقتصاد العالمي والمحلي حيث تبرز أهمية الاستقرار المالي في كونه يعكس سلامة النظام المالي والتي بدورها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الثقة في النظام المالي وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد. وفي هذا الصدد يمكن استخلاص أهمية الاستقرار المالي فيما يلي:³

- تسير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار، الائتمان، الاستثمار، خلق السيولة وتوزيعها، تحديد أسعار الأصول، تراكم الثروة ونمو الناتج...)،

- تقييم المخاطر المصرفية تحديدها وإدارتها،

- استمرار القدرة على أداء الأدوار الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية وتراكم الاختلالات.

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها، فمن خلال هذه الأزمة تأثر النمو الاقتصادي وأشار صندوق النقد

¹ - Dominique Plihon, Les Désordres de la Finance, Office des Publication Universitaires, France, 2006, p : 18.

² - Robert Boyer et autres, Les Crises Financières, La Documentation française, Paris, 2004, p : 120.

³ - عباس بوهريرة، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، 2018، ص: 41.

الدولي أنه كلما زادت الأزمات تقلبا وطالت فترتها كلما أثرت على النمو الاقتصادي حيث يتراجع كلما حدثت الأزمات.¹

- تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الاهتمام الكبير بالمؤسسات المالية الدولية للحفاظ عليه بحكم أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد الاستقرار العالمي، وأصبح الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف الأساسية التي يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيقها.²

- يدرك صناع السياسة جيدا أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يؤثر على النمو ويسبب اضطرابات خطيرة، تزداد على إثرها المخاطر المالية والتقلبات المفرطة في أسعار الأصول وتنتهي بأزمات مالية ومصرفية.³

- غياب الاستقرار المالي يؤدي إلى انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي، وعلى المستوى العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية في الاقتصادات المتقدمة.⁴

انطلاقا مما سبق يمكن ملاحظة الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية بوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والآثار الناتجة عن فقدانه. كما لا يكاد يخلو بنك مركزي إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي، بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات، ومن المبادرات التي يمكن ذكرها هي كالتالي:⁵

- إنشاء معهد خاص بالاستقرار المالي من قبل بنك التسوية الدولية ولجنة بازل عام 1999 على إثر أزمة دول جنوب شرق آسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على مستوى العالم على تقوية وتمتين أنظمتها.

¹ - هوزان حسن توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2010، مجلة جامعة زاخو، العدد 2، المجلد 3، 2015، ص: 541.

² - مشتاق محمد السبعوي، مرجع سبق ذكره، ص: 71-72.

³ - Durmus Yilmaz, "Financial Security And Stability ", The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy' Measuring and Fostering the Progress of Societies, Istanbul, 27- 30 June 2007, p : 2- 3.

⁴ - علي بو عبد الله، "وظائف الإدارة المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، بسكرة، 2005-2006، ص: 78.

⁵ - أحمد مهدي بالوافي، مرجع سبق ذكره، ص: 76-77.

- إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي في أبريل عام 1999 من قبل 26 سلطة مالية عالمية تفرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة.

- استحداث خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريراً دورياً مرتين في السنة يحاول من خلالها رصد التوترات المالية لإحتوائها والحد من انتشارها.

4. أهداف الاستقرار المالي:

يستهدف من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو، ولا يعني السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي أو المنطقي وجود نظام مالي فعال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق وعلى ذلك فإنه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:¹

- الوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.

- تمكن متخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي، أو قد يترتب على دورة الأعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تسفر عن انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار، يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.

- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس.

¹ - أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص: 41-42.

5. محددات الاستقرار المالي:

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي إلى ثلاث مجموعات وهي:¹

* الشروط ماكرو اقتصادية:

إن المحافظة على الاستقرار المالي يتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة حيث تتأثر المؤسسات بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

* الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات والأسواق المالية:

من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي لابد من توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتأطير كل مستويات طبيعة وإدارة المخاطر في المؤسسات.

* فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع:

إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية، تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

¹ - ذهبي ريمة، "الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر نظامي تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003 - 2011"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013، ص: 22 - 23.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أبو الفتوح جمال، أبو الخير محمد، أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.
2. أحمد أبو بكر عيد، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار الصفاء، الأردن، 2010.
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية- تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، 2001.
5. بلعوز بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية -، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
6. بن حبتور سالم عبد العزيز، إدارة عمليات الخصخصة، دار صفاء، عمان، 1997.
7. حاكم محسن الربيعي وآخرون، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، ط 1، دار اليازوري، الأردن، 2011.
8. الحفناوي محمد يوسف، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
9. خبابة عبد الله، الاقتصاد البنكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
10. خليل حسين، "السياسات العامة في الدول النامية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
11. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
12. رعد حسين الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق، سوريا، 2007.
13. زعزوع زينب، العولمة والأزمة المالية العالمية، جامعة مصر للعلوم الحديثة والآداب، مصر، 2010.
14. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
15. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، العربية السعودية، 2000.
16. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

17. شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
18. شريف أحمد شريف العاصي، نظم المعلومات الإدارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2004.
19. صلاح الدين حسن السيبي، "قضايا مصرفية معاصرة 1"، دار عامل الكتب للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
20. صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، ط1، القاهرة، مصر، 2003.
21. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
22. طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2001.
23. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
24. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
25. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركات ذات القطاع العام والخاص ومصارف (المبادئ، التجارب، التعليمات)، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
26. طارق محمد خليل الأعرج، العولمة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2011.
27. عاصم عبد الله، العولمة والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
28. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
29. عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي (مدخل معاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
30. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و البنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2014.
31. عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصاديان ، مركز الإمارات ، ط 1، الأردن، 2007.

32. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013.
33. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
34. عبد المطلب عبد الحميد، الديون البنكية المتعثرة والأزمة المالية البنكية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
35. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
36. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرون، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
37. عيود سالم محمد، يعقوب فيحاء عبد الله، التحكم المؤسسي، دار الدكتور للعلوم، العراق، 2013.
38. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
39. عصام الدين أحمد أباطة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.
40. علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
41. عماد الصباغ، نظم المعلومات (ماهيتها مكوناتها)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
42. غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، عمان، الأردن، 2014.
43. فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2013.
44. كمال الدين الدهراوي، سمير كامل، نظم المعلومات الحاسوبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
45. ماهر أحمد، دليل المدير في التخصص، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
46. محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
47. محسن أحمد الخضير، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
48. محمد إبراهيم أبو هيجاء، التحكيم بواسطة الأنترنت، الدار العلمية الدولية ومكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
49. محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2008.
50. محمد الصيرفي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2005.

51. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
52. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
53. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، 2009.
54. محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007.
55. منير إبراهيم الهندي، أساليب و طرق خوصصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، القاهرة، مصر، 1995.
56. هندي منير، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997.

ثانيا: المقالات

57. أحمد مهدي بالوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي -تحليل تجريبي- مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد 02، المجلد 21، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.
58. بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الرافدين، العدد 91، المجلد 30، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008.
59. بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011- 2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019.
60. بهناس العباس، رسول حميد، بيسيصة بلعباس عز الدين، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2019.
61. بوقرة كريمة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجاً-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة ميله، الجزائر، 2020.

62. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07.
63. حمزة فائق وهيب الزبيدي ، منار حيدر علي الغامي، تطور الصيرفة الإلكترونية وأثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الإلكترونية (بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة التراث الجامعة، العدد 20، العراق، 2016.
64. رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في العالم العربي.. واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.
65. رقية بوحضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد 2، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، سنة 2010.
66. سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العشرون، عمان، الأردن، مارس 2012.
67. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
68. سنقرط سامر، قرارات جديدة للجنة بازل لرأس المال 1 ، مجلة البنوك في الأردن، العدد 04، المجلد 22، الأردن، 2003.
69. صورية شني، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
70. طلال زغبة، ومحمد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (01)، 2021.
71. عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010.
72. عبد الله محمد العبيدان، تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 20 ، ع 1، 2006.
73. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الحلفة، الجزائر، 2020.
74. فوزي عبد الرزاق، جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009.

75. محاجبية نصيرة، خصخصة البنوك واقعا أثبتته تجربة الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، سبتمبر 2012.
76. محمد دباغية، إبراهيم خليل السعدي، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين -دراسة تحليلية في شركات التأمين الأردنية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2011.
77. محي الدين عمرو، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة، بحث غير منشور، القاهرة، 1997.
78. مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، العدد 2، مجلة الاقتصاد الجديد، شلف، جانفي 2010.
79. مشتاق محمد السبعوي، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي المصرفي الإسلامي، العدد 2، المجلد 2، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2012.
80. مصطفى العرايبي، ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي لتمويل الإسلامي، العدد 15، المجلد 02، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 3، 2016.
81. ملحم محمد فاضل، الاندماج والتملك المصرفي، مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون، فيفري 2004.
82. نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.
83. نصر حمود مزنان فه، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 04، العراق، 2011.
84. هوزان حسن توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2010، مجلة جامعة زاخو، العدد 2، المجلد 3، 2015.

ثالثا: المداخلات والملتقيات والمؤتمرات

85. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، أيام 14- 15 ديسمبر 2004.

86. بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، مداخللة في ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-21 أكتوبر 2009.

87. حسن، ماهر الشيخ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.

88. حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 6 - 7 / 8 / 2014.

89. رحيم حسين، هوارى معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية، مداخللة مقدمة إلى ملتقى المنظومة البنكية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

90. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات- جامعة الشلف، أيام 14 و15 ديسمبر 2004.

91. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

92. كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، مداخللة بعنوان تقويم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

93. كمال بوعظم، زايدي عبد السلام، حوكمة الشركات و دوره في التقليل من عمليات التظليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسة، جامعة باجي مختار عنابة، أيام 18-19 نوفمبر 2009.

94. محمد العربي ساكر، غانم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية- إشارة خاصة لحالة الجزائر - مداخللة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

95. محمد بن بوزيان وبن حدو فؤاد وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة -واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، سنة 2011.
96. محمد زرقون وحمزة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2 مداخلية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، أيام 11-12 مارس 2008.
97. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلية ضمن الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
98. معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي 'حتمية تطوير الخدمات المصرفية'، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
99. مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 9-11 سبتمبر 2013.

رابعاً: الرسائل والأطروحات

100. أحمد طه محمد العجلوني، آثار العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية الاستراتيجية المقترحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص تمويل، الأردن، دفعة 2004.
101. آسيا سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة قالمة، الجزائر، 2006.
102. أمين الطاهر عبد الحق الحميري، التطورات الحديثة في سوق الأوراق المالية و متطلبات و جدوى إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، دفعة 2004.
103. حسين ذيب، فعالية نظام المعلومات المصرفية في دراسة حالات فشل الائتمان، دراسة حالة عينة من البنوك الناشطة في ولاية ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

104. حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.
105. ذهبي ريم، "الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر نظامي تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013.
106. سمر حبيب، قدرة نظام المعلومات المحاسبي في دعم استخدام أساليب قياس أداء المصارف العامة السورية (دراسة تحليلية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في المحاسبة، سوريا، 2010.
107. صالح صبرينة، أثر تطبيق نظام الحوكمة في البنوك على تطوير القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر، 2010.
108. عباس بوهريرة، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، 2018.
109. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009/2010.
110. عبد الله علي أحمد القرشي، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010.
111. علي بو عبد الله، "وظائف الإدارة المصرفية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، بسكرة، 2005-2006.
112. القطاونة عادل محمد، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، أطروحة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005.

113. كريمة محمد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001.
114. لمى فيصل اسير، مدخل مقترح لرفع الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، اللاذقية، 2009.
115. محمد وهيب العمري، الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية، رسالة دكتوراه، تخصص تمويل، دفعة 2004.
116. المساعدة منور عطا الله، أثر تطبيق مقررات بازل III على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان - الأردن، 2013.
117. موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، الأردن، 2008.
118. موسى مبارك خالد، "صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012-2013.
119. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

خامسا: المعايير والمنشورات

120. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
121. التوني ناجي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004.
122. حشاد نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل II، الجزء الأول، د.ط : اتحاد المصارف العربية، 2004.
123. الزدجالي حمود بن صنجور، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، 2003.

124. فيصل الشمري، معايير "بازل 3" سترفع كلفة الخدمات المصرفية، مقال منشور في جريدة النهار الكويتية، العدد 1046، الأربعاء 07 شوال 1431 / 15 سبتمبر 2010.
125. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "حماية المستهلك في الخدمات المصرفية"، 2012.
126. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
127. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ماي 2004.
128. معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، إضاءات: نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة العدد 7، الكويت، فبراير 2016.
129. النشرة الدورية لبنك مصر، السنة الثالثة والأربعون، العدد الأول، 2000.
130. نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية - الشمول المالي - ، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، فبراير 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

131. Accenture, Basel 3 Handbook, 2011.
132. Ana Maria, Kate Phylaktis, Cheg Yan, Hot money in bank credit flows to emerging markets during the banking globalization era, Journal of International Money and Finance.
133. Armand payas, de Cooke à Bâle II, rue d'économie financier, paris, imprimerie de Lyon, N°73, 2004.
134. Arnaud de Servigny, Le risque de crédit: nouveau enjeux bancaire, Dunod, Paris, 2001.
135. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Guidelines : Corporate governance principles for banks, October 2014.

136. Basel committee on banking supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, bank of international settlements, 2010.
137. Basel committee on banking supervision, international convergence of capital measurement and capital standards, bank of international settlements, 2006.
138. Camille Moigne, organisation du système d'information de gestion, Edition Foucher, Paris, 2001.
139. Caruana Jaime (2010), "Bâle III : vers un système financier plus sûr", Article présenté à l'occasion de la 3 eme Conférence bancaire internationale, Santander, Madrid, le 15 septembre 2010.
140. Daniele Nouy, Le risque souverain est-il correctement traité par la réglementation financière ? Banque de France, Revue de la stabilité financière, N° 16, Avril 2012.
141. Davies , H , Manageriel Economic for Business , Management and Accounting, pitman Publishing, London, 1991.
142. Dominique Perrut, la régulation financière après la crise des « Subprimes » : quelles leçons et quelles réformes. Question d'Europe n°246, 2 juillet 2012.
143. Dominique Plihon, Les Désordres de la Finance, Office des Publication Universitaires, France, 2006.
144. Durmus Yilmaz," Financial Security And Stability ", The OECD's 2nd World Forum on Statistics, Knowledge and Policy'Measuring and Fostering the Progress of Societies, Istanbul, 27- 30 June 2007.
145. ESCH Louis, KIEFFER Robert, LOPEZ Thierry, Asset et Risque Management, 1er Edition, De Boeck, Paris, 2003.

146. Filip, Bogdan Florin, The Quality of Bank Loans within the Framework of Globalization, Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration Conference, Alexandru Ioan Cuza University, in Iasi, Romania from 24th to 26th of October 2013.
147. Frédéric Hache, Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme. Finance Watch, may 2012.
148. Garry J. Schinasi, Defining financial stability, IMF Working Paper (WP/04/187), International Monetary Fund, October 2004.
149. Harris R.G : Globalization , Trade and Incone, Canadian journal of Economics, Vol 26, 1993.
150. John Hull, Gestion des Risques et institutions Financières, Pearson Education, Paris, France, 2007.
151. Koch & Scott. Bank management, Analyzing Bank Performance 6thed MGHILL 2006.
152. Le cercle turgot, Repenser la planète finance, Groupe Eyrolles, Paris, 2009.
153. Louis Regaud, la mise en place des systèmes d'informations, pour la gestion des organisations, DUNOD, 1994.
154. Panayotis Gavras, le b. a.-ba des Notes, Finances & Développement, Vol.49, N°1, Mars 2012.
155. Pascal Dumontier, dunis Dupré, pilotage bancaire, les normes IAS et la réglementation bale2, édition dunod, paris, 2005.
156. Receive the New Member Orientation newsletters. Understand the Basel III framework.
157. Robert Boyer et autres, Les Crises Financières, La Documentation française, Paris, 2004.

158. Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, basel3 what's new .business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company, 2010.
159. Santomero & Babel . Financial markets, Instruments & Institutions . 3RD ED . McGraw. Hill, 2004.
160. Sylvie taccola , Lapierre, le dispositif prudentiel bale 2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français, thèse pour le doctorat en sciences de gestion, université du sud Toulon-var- France, 2008.
161. The New Basel Accord , BIS , International Convergence of capital management and capital standards , June 2004.
162. Willem Yu, New Capital Accord Basel II, Vrije Universiteit, Amsterdam, 2005.
163. Xie Lili, " Universal Banking, Conflicts of Interest and Firm Growth", Journal of Financial Services Research 32 (3), 2007.

المواقع الالكترونية:

- عبد الخالق أحمد، البنوك الشاملة، قسم بحوث الاقتصاد، متوفر على الرابط التالي:

www.iefpedia.com

- الخصوصية في الجزائر، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.shababdz.com/vb/shababdz22272/>

- الإفصاح المحاسبي للمصارف، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، متوفر على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae

– Réponse du Comité de Bale à la Crise Financière : Rapport au groupe de 10, octobre 2010. (www.BIS.org)

– www.fseg.univ-setif.dz

– سليمان ناصر، "اتفاقية بازل 3"، منتدى الجلفة، متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884>

– Bâle III : les impacts à anticiper. KPMG, Financial services, mars2011, www. Kpmg. Com

– الموقع الالكتروني لمنتدى المعرفة :

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-3>

– جوند سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات. المنتدى العالمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، 21 مارس 2012، متوفر على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.cipe-arabia.org>

– بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية: حتمية أم ضرورة بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، مقال متوفر على الرابط التالي:

<https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba>

– البنك الدولي، "الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء"، متاح من خلال الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

– عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، متوفر على الرابط:

<http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc>

– Michael Foot, What is financial stability and how do we get it?, The Financial Services Authority, United Kingdom, disponible sur:

<http://www.fsa.gov.uk/Pages/Library/Communication/Speeches/2003/sp122.shtml>

- حازم الببلاوي، "الاستقرار النقدي"، مقال متوفر على الرابط:

<http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=158>

- Banque Centrale Européenne, les bienfaits de la stabilité des prix, disponible sur:

http://www.ecb.int/ecb/educational/facts/monpol/html/mp_003.fr.html